من التراث اللغوى الدرعمى

(تسمية المسميات الحديثة بين التعريب والتوليد)

للدكتور محمد حسن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

هذا بحث فى (تسمية المسميات الحديثة بين التعريب والتوليد) يصور موقف رواد التحديث فى اللغة العربية – على اختلاف أنظارهم – فى مطلع القرن العشرين ، ، وقد تمثلت أهم عناصره فى مناظرة بين فارسين من أساتذة دار العلوم ، هما الشيخ محمد الخضرى ، والشيخ أحمد الإسكندرى ، وقد جرت وقائعها فى ساحة نادى دار العلوم عام ١٩٠٨ ، وأدارها قائد محنك هو الشيخ حفنى ناصف رئيس النادى .

حقاً ، لقد دفعنى إلى كتابته ولاء لهذا المعهد العتيد الذى أتشرف بالانتساب إليه طالباً ومعلماً فى مناسبة الاحتفال بعيده المئوى ، بيد أن هذه العاطفة النبيلة التى استبدت بى قبل أن أكتبه ما لبثت أن نحيتها عنه ، ومن ثم لم يكن لها علىّ من سبيل ، لقد أردت أن يكون البحث علمياً فأعرض مجموعة المقولات والإجراءات التى تنسب إلى فرسان المناظرة وإلى اللجنة العلمية التى أنيط إليها تطبيق ما انتهت إليه من قرارات – عرضاً وصفياً أميناً ، وأن أزنها بميزان النقد الموضوعى الدقيق .

ومن الطريف أن مجموع المقولات والاحتجاجات التى جرت بين المتناظرين ما زال الجدل حولها قائماً حتى اليوم ، ومن ثم تبدو أهمية هذا البحث لأنه يضع هذه المقولات والاحتجاجات بل والإجراءات التى أعقبتها أمام الباحث المعاصر بعد اثنين وثمانين عاما ليرى فيها رأيه وليتمكن من اختبارها ومن ثم يستخلص المبادىء الحقيقية المؤثرة فى نمو العربية ووفائها بمطالب العصر ، وينحىّ العوامل التى لا دور لها فى هذا السبيل .

والبحث – على نحو أو آخر – فى تاريخ الفكر اللغوى العربى فى العصر الحديث ، ولقد تبينت عن قناعة – وهذا ما يكشف عنه الفصل الأول من البحث – أن ما قيل فى المناظرة ، وما أعقبها من أفكار كان امتداداً وإضافة لجهود علمية سبقت ، وكان أيضاً بداية لتطور لاحق كان من أظهر ثماره إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة وما انتهى إليه هذا المجمع من قرارات فى موضوع التعريب والتوسيع أو التوليد ، بيد أن حديثنا عن حركة التحديث وإطارها الفكرى كان بقدر ، لأن البحث معنى فحسب بالحوار الذى دار حول قضية التعريب فى أثناء تلك الفترة وقُبَيلها وبُعَيدها فحسب .

وقد انتهى الحوار إلى قرار لو أعيد النظر فيه فى يومنا هذا لأُثبِت كما كان دون تغيير ،

فليس ثمة تعارض بين التعريب والتوسيع ما دمنا متفقين على إيثار التوسيع ابتداء ، واللجوء إلى التعريب عند الحاجة ، وليس ثمة تعارض (أو جدلية) بين المجددين والمحافظين – فى هذه القضية – ما دمنا متفقين على أن تواكب العربية حركة التحديث فى المجتمع العربى ، وتوفى بمتطلبات العلوم والفنون والصنائع .

أما الخلاف فى الإطار وفى مدى التحديث فخلاف نافع يوضح الطريق ويصحح الرؤية ، وما ينبغى بحال أن يوقف المسير .

بيد أن إجراءات أو تطبيقات القرار كانت – فى الحقيقة – جوهر القضية أو قل كانت موطن العلة – وما زالت ، لقد كانت نتائج اللجنة العلمية فى اقتراح مرادف للعامى والدخيل متواضعة إن لم تكن هزيلة ، وقد كان لذلك أسباب ألمحنا إلى بعضها فى الفصل الثالث من هذا البحث ، بيد أن أعضاءها – وهذا من حقهم علينا – معذورون فقد اقتحموا مجالاً لا يقتصر العمل فيه وما ينبغى على اللغويين ، ولم يكن بمقدورهم – وهم متطوعون بدفعهم إلى عملهم حب العربية والتعصب لها ، وموادهم المالية من اشتراكاتهم متواضعة – أن يقوموا بعمل علمى منظم تقوم به هيئات ومؤسسات .

إن حركة التحديث فى العربية لا يقوم بها اللغويون فحسب ولا يقوم بها العلماء أو الصحافيون فحسب ، إنها حركة تقوم بها أمة تحترم هويتها وتتمسك بعروبتها ، وتعتز بتراثها ، وتتطلع إلى مستقبل يكون لها فيه دور حقيقى فى الحضارة المعاصرة ، واللغة – شئنا أم لم نشأ – هى انعكاس لهذه الحركة نجاحاً أو إخفاقاً .

ودور اللغويين فى حركة التحديث ليس هامشياً ، ولا ينبغى أن يكون كذلك ، فإن حركة تعريب العلوم مرهونة إلى حد بعيد – بما يقترحونه من إجراءات وما يبذولونه من عمل جاد فى تطويع العربية لتواكب هذه الحركة العلمية المتنامية من غير حدود ، وبما يبدونه من جرأة محمودة فى تحطيم الحواجز اللغوية التى تعوق تلك الحركة .

هذا درس من الماضى استخلصناه من تلك المناظرة الشهيرة ، فهل ننتفع به حقاً ؟ وهل نقوم بدورنا ؟ هذا هو التحدى .

وبالله التوفيق ،

الإطار الفكرى للمناظرة بين أنصار التعريب وأعدائه

كيف كان موقف العرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومطلع النصف الأول من القرن العشرين من الحضارة الغربية الوافدة التى أصبحت آنذاك تحيط بهم من كل مكان وتتغلغل فى كل شئونهم وتشكل – أرادوا أم لم يريدوا – مظاهر حياتهم .

هل يأخذونها كما وفدت إليهم ويستبدلوا بثقافة الآباء والأجداد تلك الثقافة الجديدة التى لم تكن من صنعهم أو لم يسهموا فيها بدور ؟ لقد اعتقد ناس أن هذا هو الطريق الصحيح . أم يمتنعوا عليها ويعكفوا على ثقافتهم البعيدة الجذور والتى هى – بالقياس إلى تلك الحضارة الوافدة متخلفة فى أكثر جوانبها ؟ لقد اعتقد ناس آخرون أن هذا هو الطريق الصحيح ، أم يختطون لأنفسهم طريقاً جديدة تحتفظ لهم بثقافتهم الخاصة النابعة من هويتهم والتى هى موضع فخارهم وعزتهم ، وتمكنهم من الانتفاع بثمرات هذه الحضارة الوافدة فى علومها وفنونها ومستحدثاتها فى الصناعة والزراعة والتجارة وإعداد الجيوش ... الخ . لقد اعتقد ناس أيضا أن هذا هو الطريق الصحيح . ولقد أكدت حركة التاريخ أن هذا الموقف – كان على نحو أوآخر– هو الاختيار الصحيح الذى يلائم تلك الحركة . لقد أريد لدار العلوم ولغيرها من المؤسسات العلمية التى أنشئت آنذاك أن تعبر عن هذا الموقف وتمضى بالأمة فى هذه الطريق ، وكانت مناهج الدراسة بها إبان نشأتها تصور هذا الموقف وتعمل من أجل تلك الغاية .

واللغة تعكس فى ألفاظها خاصة ثقافة الأمة التى تتكلمها وموقفها من أنماط هذه الثقافة ومفرداتها ، ومن ثم لم يكن غريباً أن تنعكس هذه المواقف فى اللغة العربية فى هذا العصر . وأن يكون موقف العلماء والأدباء والصحافيين من قضية التعريب كموقفهم من الحضارة الغربية ، فمنهم من دعا إلى التعريب من غير تثريب ، ومنهم من عاداه من غير موجب ، ومنهم من فتح له طريقاً ووضع لسعيه فيها قيوداً .

كانت المناظرة بين الشيخ محمد الخضرى (وهو من أنصار التعريب) والشيخ أحمد الإسكندرى (وهو من أعدائه) – على نحو من الأنحاء – شكلاً من أشكال الصراع بين موقفين فكريين مختلفين من الحضارة الغربية الوافدة بعامة ، ومن آثارها اللغوية بخاصة ، ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقول إنها لم تكن صراعاً بين طرفين متناقضين أحدهما يمثل الغاية فى التحديث والآخر يمثل الغاية فى المحافظة بل كانت بين طرفين يمثل كل منها الاعتدال فى التحديث أو المحافظة .

إن مسافة الخلف بين الموقعين لم تكن واسعة بحيث لا يتلاقى طرفاها عند حد من الحدود ،

ولهذا نجح الشيخ حفنى ناصف رئيس نادى دار العلوم فى أن يخرج من هذه المناظرة بقرار جامع حكيم ظلت له مشروعيته ومصداقيته حتى يومنا هذا ، وحق له أن يزهو بهذا العمل ، ويقول فى نهاية خطبته : هذا هو الخلاف الطويل العريض ، ضيق البحث حلقاته رويداً رويداً حتى تضاءل ، وانتهى إلى تقدير النظر إلى الكلمة المُجتَلَبة واستقبالها إما بالترحيب أو بالتقطيب[1] .

وقد ساعد على تضييق مسافة الخلف بين الموقفين أن الشيخين كانا يمناحان من معين ثقافى واحد ، فقد تلقيا علومهما - بعد أن حفظا القرآن واستظهرا علوم العربية والدين - فى دار العلوم ذلك المعهد العلمى الحديث ، الذى يختلف فى هدفه وفى مناهجه عن الأزهر الشريف ذلك المعهد العلمى العتيد الذى كان يدرس العلوم القديمة بطريقة تقليدية .

أنشئت دار العلوم لتخرج جيلاً من المدرسين الأكفاء يجمع بين علوم القدماء وعلوم المحدثين ويتوفر لديهم كذلك حظ من العلوم التربوية يعينهم على أداء مهمتهم .

كانت دار العلوم تدرس لطلابها آنذاك الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعى والحساب والهندسة والجبر والعلوم التربوية بالإضافة إلى العلوم العربية والإسلامية . ولم يكن غريباً آنذاك أن يجلس طلابها بعمائمهم بين طلاب مدرسة الطب « ليشاهدوا كيفية التحضيرات الكيميائية والأجهزة العضوية الحقيقية أو المثالية ، ويمرنوا على التطبيقات العلمية على يد معلمى هذه المدرسة »[2] .

هذه ترجمة قصيرة لفارسى المناظرة ولقائدها المحنك .

الشيخ محمد الخضرى :

ولد عام ١٨٧٢ لعالم من علماء الأزهر هو الشيخ عفيفى الباجورى ، حفظ القرآن الكريم فى الكُتّاب ، ثم غادره إلى الأزهر ، فأقام فيه سبع سنوات تلقى فى أثنائها علومه من النحو والفقه والتفسير والحديث والبلاغة . . . ثم التحق بدار العلوم ١٨٩١ ، وأنهى دراسته بها عام ١٨٩٥ ، ثم زاول التعليم بمدارس مصر والسودان ، وفى عام ١٩٠٧ عين أستاذاً بمدرسة القضاء الشرعى ، وظل بها حتى عام ١٩٢٠ ، ثم عين مفتشاً بوزارة المعارف ، واستمر بها إلى أن توفاه الله فى عام ١٩٢٧ م .

وهو عالم جليل ومؤلف مدقق ، كتب فى السيرة والتاريخ ، وفى التشريع الإسلامى وهو أيضاً خطيب مصقع كانت الجمعيات تتسابق إلى دعوته ليخطب فيها[3] .

الشيخ أحمد الإسكندرى :

ولد بالإسكندرية عام ١٨٧٥ ، وحفظ بها

القــرآن ، ثم التـــحق بالأزهر ، وتلقى على مشـايخه علومـه من النحـو والفـقـه ... الخ ثم انتقل إلى دار العلوم فتخرج منها عام ١٨٩٨ ، وتلقى بها العلوم الحديثة من الطبيعة والكيمياء ... الخ بالإضـافـة إلى علوم العـربيـة والدين الإسلامى ، عمل فترة بالمدارس الأميرية ، وفى عام ١٩٠٧ عين مـدرساً بدار العلوم ، ثم انتقل منهـا إلى كليـة الآداب بجـامـعـة القـاهرة عـام ١٩٣٤ أسـتـاذاً للأدب العـربى ، وقـد شـارك الشيخ فى مؤتمر المستشرقين عام ١٩١١ ببحث عن (اللهجات العامية) -

وهو من الرعـيل الأول المؤسس لمجـمع اللغـة العربية بالقاهرة ، وكان له فيه نشاط ملحوظ .. وقـد أعطى الجـانب الأكبـر من اهتـمـامـه للغـة العربية والدفاع عنهـا . وكان من أشد خريجى الدار تعصباً لهـا ودفـاعـاً عنهـا حتى إنه اتهم بالمانوية كلّ من يتهـاون بشأنهـا ، وكان - كـمـا قال عنه الأمير مصطفى الشهابى - عدواً أزرق للتعريب .. وكان يسـعى - رحـمـة الله - إلى وضع خطة لتطهيـر لغـة التدريس والتـأليف من أدران العـجـمـة فـى التـعليـمين الابتـدائى والثـانوى ، وقدم فى سبيـل ذلك نموذجاً مصغراً لمصطلحات الكيميـاء باللغة العربية ... بيد أن محاولتـه لم يقدر لهـا النجاح ، « إذ من الصعب أن يعمل بها » كما يقول الشهابى [٤] .

الشيخ حفنى ناصف :

ولد عـام ١٨٥٥ ، وقـد قضى فى دار العلوم الفـتـرة من فـبراير ١٨٧٩ إلى ديسـمـبر ١٨٨٢ وفى أثنائهـا كانت الثورة العـرابيـة ، فـانتظم فى سلك المتطوعين فيها ، ثم اشتغل فـترة بالتعليم ، ثم عين عـام ١٨٨٥ سكرتيـرا لشـفـيق منصـور بالنيابة العمومية ، فاستعان به فى تحرير كتبه ، وقـد نـدب لحضور مؤتمر المستشرقين فى(فينا) مـع الشـيخ حمـزة فتح الله ، وفيـه قـدم بحثه (مميـزات لغات العـرب) وفى عـام ١٨٨٧ نقل إلى مدرسة الحقوق ودرس بها مدة خمس سنوات ، ثم عـمل لمدة عشـرين عـامـاً فى القضـاء الأهلى .... وكان فى أثناء تلك الفـترة يعـمل مع غيره من رواد النهضة فى إنشاء (الجامعة المصرية) فـكان رئـيس مـــجلس إدارتهـــا الأول . وبعـــد إنشـائهـا عـمل بهـا أسـتـاذاً بكليـة الآداب ، ثم أصبح مفتشاً للغـة العـربيـة بوزارة المعـارف ، وظل بها حتى عام ١٩١٥ ، وقد توفاه الله عام ١٩١٩ وكـان رحـمـه الله مشـاركـاً فى النشـاط العلمى والأدبى فى المؤسسات والهيئات المعنية بهـمـا فى هذه الفـتـرة ، فكان عـضواً فى مـجمع البكرى ، ووكيلاً لجمعية الاعتدال ورئيساً لنادى دار العلوم ، وكـــان آنذاك يكتب فى الصـــحف والمجلات[٥] . .

حركة التحديث بين التعريب والتوسيع (التوليد)

أ – فى الترجمة :

ظهرت الحاجة إلى إيجاد ألفاظ عربية للمسميات الحديثة حين استقرت الحملة الفرنسية على مصر ، ورغب قوادها فى الاتصال بالمصريين ، فاستعانوا ببعض المغاربة والسوريين وبعض علمائهم لينقلوا إليهم أوامرهم ومنشوراتهم ، وكان ذلك بداية ما عرف بالترجمة الرسمية ، ولكن تأليف المجمع العلمى كان بداية ما يسمى بالترجمة العلمية ، فقد قام هؤلاء العلماء بترجمة بعض رسائلهم العلمية إلى العربية ، وكان هذا بداية لظهور مشكلة التعريب فى المجال التطبيقى فى مصر الحديثة[٦] .

ولكن حركة الترجمة التى بدأت فى عهد محمد على واستمرت فى عهد إسماعيل جعلت الحاجة إلى إيجاد هذه الألفاظ أمَسّ بانتشار الكتب المعربة وبظهور مشكلات أمام المُعَرِّبين . ولكن المشكلة ظلت فى هذه الأثناء قائمة فحسب فى المجال التطبيقى فلم يكن الحديث عنها إلا ملاحظات فى مقدمات الكتب المترجمة عن العقبات التى يواجهها المُعَرِّبون وعن اجتهادهم فى حلها .

وكان منهج رفاعة وتلامذته فيما أوكِل إليهم تعريبُه أن يوجدوا ألفاظا ومصطلحات تقابل الألفاظ والمصطلحات الأوربية ... وكانوا إذا عجزوا عن العثور على لفظ عربى يؤدى المعنى المطلوب أو يقابل اللفظ الأوربى نقلوا اللفظ أو المصطلح الجديد كما هو ورسموه بحروف عربية .. وشفعوا هذا كله بتفسير المصطلح الجديد أو تعريفه[٧] .

ب – فى البحث والتنظير :

وكان أحمد فارس الشدياق أول من تحدث عن هذه المشكلة وألم بجوانبها حين نشر فى الجوائب عام ١٨٧٠ تقريباً مقالته (فى محاسن اللغة) .

كان الشدياق يرى أن مفردات العربية غير تامة بالنظر إلى ما استحدثه الإفرنج من الفنون والصنائع ويقرر بوضوح أنه لا عيب فى أن تعرب بعض أسمائها ، ولكن العيب كله أن نستعير هذه الأسماء مع قدرتنا على صوغها من لغتنا ، وفى ذلك يقول : فما الحاجة إلى أن نقول (فبريقة) أو (كارخانة) ، ولا نقول (معمل) أو (مصنع) ، أو نقول(بيمارستان) ولا نقول (مَأمَر) ؟

ثم يوجه أنظار الكتاب إلى كيفية الاستفادة من خصائص العربية فى التعبير عن هذه

المستحدثات ، كاستعمال اسم المكان والآلة والنحت ، وكانت دعوته إلى الاستفادة من النحت فى صوغ الألفاظ أول دعوة إلى هذه الطريقة فيما أظن ، وقد كانت قائمة على أساس المقابلة بين العربية واللغات الأفرنجية ، يقول - بعد أن لخص أقوال اللغويين القدماء فيه - « وكيفما كان فإن النحت طريقة حسنة تكثر بها مواد اللغة ، وتتسع أساليبها ، ولها نظير فى اللغة اليونانية وسائر اللغات الأفرنجية ، وهى التى كثّرت مواد لغتهم » .

وكانت دعوته إلى توليد الألفاظ العربية واضحة ، بل كان يلومنا على تقصيرنا فى ذلك فكيف نرث لغةَ العرب ، ونشاهد أمور الحياة المستحدثة ، ولا نتنبه إلى وضع أسماء لها على النسق الذى ألفته العرب وهو الاختصار والإيجاز يقول : « أفيظن أحد أن لفظة (المشير) و (المدير) و (مجلس الشورى) لا ينبغى أن تعد من الألفاظ العربية لأنها لم تكن معروفة للدولة العباسية ؟ »

وينهى الشدياق مقالته الطريفة برجاء إلى كتاب (روضة المدارس) ولا سيما العالم الشهير عزلتو رفاعة بك أن يريحونا من الألفاظ العجمية أراحهم الله ، وأغناهم من التعريب الذى هو أشدُّ عذاب على من عاناه [٨] .

وفى هذا المجال نذكر بالفضل اللغوى الثبت والمجدد الأصيل إبراهيم اليازجى ونذكر مقالته الرائدة التى نشرها عام ١٨٩٧ فى مجلته (البيان) بعنوان (اللغة والعصر) فهى رؤية نافذة شاملة واعدة إلى اللغة العربية ودورها فى تحديث المجتمع العربى ومواكبتها لتطوره .

فى مستهل مقالته يتحدث عما يشعر به الكتاب والمعربون بما صارت إليه اللغة العربية من التقصير بخدمة أصحابها ، والعقم بحاجات أهلها وبما يجدونه من مشقة عند التعبير عن مذاهب الحضارة ومستحدثاتها . بل إنه وجه الأنظار إلى عجزها فى مواجهة المخترعات العلمية والصناعية والمكتشفات الطبيعية والكيماوية والفنون العقلية واليدوية ، وما لكل ذلك من الأوضاع والحدود والمصطلحات .

ثم بين أن المعجم العربى القديم لا يفى بحاجة الأمة العربية فى حياتها العصرية لأنه لا يصور أحوالها ولا يمثل حياتها ، ثم يضعنا أمام أسباب هذا القصور بقوله : إن ما أدرك الأمة من ذلك وارد من قبل الأمة وتخلفها فى حلبة الحضارة والمدنية ، إذ اللغة بأهلها .

ثم يتحدث عن شىء من تاريخ العربية ،

ويعطى أمثلة لامتيازها ووفائها بالمراد منها فى عصور نهضة الأمة وتقدمها ، ثم يقدم أمثلة أخرى من تقصيرها حين ضعف العرب وذهبت حضارتهم[٩] .

ثم يتحدث عن الوضع اللغوى ، وكيف يكون ، وما ينبغى أن يتوفر فى الواضع من شروط ثم يعرض لبعض ما اقترحه مجمع البكرى من ألفاظ وينقد بعضها ، وينهى نقده لها بأن المجمع المذكور لم يؤد الغرض من إنشائه ، ومع ذلك فهو يتطلع إلى الأمة المصرية فى أن تقوم بدور كبير فى إحياء العربية مبيناً أن اللغة هى الجامع العظيم بين الشعوب العربية[١٠] .

ونظرته إلى اللغة ودورها فى المجتمع تنبنى على مبدأ لغوى لاخلاف عليه وهو أن اللغة ملك لأصحابها وعبارة عنهم . ثم إنه بعد ذلك يفصل القول فى طرق الوضع وهى عنده ثلاثة : الارتجال و الاشتقاق والمجاز[١١] بيد أنه لا يرتضى الطريق الأول فقد استوفى العرب مادة لغتهم ولم يبق سبيل إلى ابتداع مادة جديدة . أما الاشتقاق فهو أفضل طريق لتكثير مادة اللغة ووفائها بأغراضها ، وقد تكلم فى كثير من الصيغ ، وناقش مدلولاتها الصرفية ، وكيف يمكن الاستفادة منها فى صوغ مصطلحات العلوم وألفاظ الحضارة[١٢] .

أما المجاز فقد أفرد له بحثاً مستقلاً نشره فى مجلته (الضياء) عام ١٩٠٢ - ١٩٠٣ .

وفى عام ١٩٠٠ كتب اليازجى مقالاً ضافياً فى (الضياء) عن (التعريب) أوضح فيه المشكلة التى تواجه العرب حين يريدون التعبير عما يتوالى عليهم من المخترعات والمكتشفات ، ونبه إلى خطورة الاكتفاء باستعمال الألفاظ الدخيلة ، وأوجب علينا أن نسن طريقة يمكن بها وضع ألفاظ لهذه المستحدثات أو سبك ألفاظها فى قالب عربى لا تتشوه به هذه اللغة(١٣) ثم يرسل القول فى بعض المباحث التأصيلية فيعرف التعريب ، ويذكر خلاف النحاة فيه ، ويبين الطريقة التى نعرف بها عُجْمَةَ الاسم ، ثم يذكر أن التعريب يختص بأسماء الأجناس ، لأن نقل الأعلام من لغاتها إلى لغتنا ليس تعريباً ، ثم يستخلص مما قاله القدماء طريقتهم فى التعبير عن الكلمة المعربة بأصواتها[١٤] .

ويذكر أيضا كيف كانت العرب تغير فى صيغة ما تُعَرِّب بالإبدال أو الحذف أو غيرهما ، ثم يميل إلى بعض المشكلات الخاصة بتعريب بعض الأسماء المستخدمة حديثاً مثل كتتراتو وقنصلاتو ... الخ[١٥] .

ثم يجمع أطراف القول فى الموضوع الرئيسى وهو تعريب أسماء الأجناس من الجواهر والمصنوعات ، ويتحدث فى دور العرف فى سيرورة الكلمات ، وفى التعريف بمعنى الترجمة مرجحاً أن هذا النوع لا يتعين فيه أن يعرب اللفظ الموضوع له بمرادفه ، بل يكفى فيه أن يعبر عنه بما يدل عليه ويُصْطَلح ، ثم يذكر الطريق إلى ذلك بالاشتقاق أو المجاز[١٦] وينهى بحثه بجدول من ثلاث صفحات يثبت فيه أشهر الألفاظ التى عربها كتاب العصر ، وما عربه هو(١٧) .

والمقال دراسة مستوعبة لأقوال القدماء من مصادرها الموثقة ، ونظرة نافذة إلى طبيعة اللغة ودورها فى المجتمع ، ورؤية جديدة لمشكلة العربية فى العصر الحديث وللطريق الذى ينبغى أن تسلكه لتواكب الحياة العصرية .

* * * *

دفع إنشاء مجمع البكرى ونشر قرارته فى الألفاظ التى ترادف العامى والدخيل فى الصحف اليومية والمجلات عدداً من الأدباء والكتاب أن يناقشوا المجمع فيما اقترحه ، بل أثار كثيراً من القراء إلى أن يكتبوا إلى أصحاب هذه الصحف بآرائهم أو برغبتهم فى أن يستوفى محرروها هذه المباحث .

وكان جورجى زيدان فارس هذا الموضوع فقد كتب فى مجلته (الهلال) ١٨٩٣ مقالين طويلين عن (المجمع اللغوى) نقد فيهما ما انتهى إليه مجمع البكرى من قرارات ، وفصل القول فى بعض الأصول المعتبرة عند الاصطلاح مثل مطابقة الأصل عند الاختيار من قديم اللغة ، وبهذا الأصل رد بعض الألفاظ المقترحة واستبدل بها غيرها مما اقترحه ، وأبان عن موقفه من إحياء هذا القديم ، وكان من رأيه أنه من العبث محاولة إماتة العامى الجديد وإحياء الداثر القديم ، لأن فى ذلك مخالفة لنواميس الطبيعة ، وأولى من ذلك - عنده - أن نفعل كما فعل الأقدمون حين استحدثوا ألفاظاً لما جَدَّ عندهم من مسميات أو حين أقروا على استعمال بعض الألفاظ المستحدثة(١٨) .

ثم أوضح اعتداده بمبدأ الاستعمال ، فالكلمة المستعملة الشائعة أولى من غيرها بالإقرار ، أما الكلمات الغريبة مثل (مِرَب) للكلوب فلاتخلو من تكلف لعدم شيوعها .

وفى نهاية المقال الثانى وضع أمام المجمع اللغوى صورة للمادة اللغوية التى ينبغى أن يبحث فيها ، وهى قسمان : أعجمية دخيلة

وعامية مستحدثة ، ثم يتكلم عن القسم الأول وما يدخل تحته من الاصطلاحات الصناعية والعلمية والإدارية ، ويقدم أمثلة للدخيل فى كل مجال منها ، ويدعوا إلى استبداله بألفاظ عربية توفى بمعناه[٢٠] .

ثم يتكلم فى القسم الثانى ويدخل تحته ما يستعمله العامة من ألفاظ وما يجرى على ألسنتهم من أمثال .

وقد أغراه البحث بإشباع القول فى الموضوع فكتب مقالاً مطولاً بعنوان : (تاريخ اللغة العربية والألفاظ المولدة والدخيلة فيها) وكانت هذه المقالات أصل الكتاب الذى نشر بعنوان (اللغة العربية كائن حى)[٢١] .

وفى أثناء المناظرة كتب أحد القراء إلى زيدان يطلب إليه أن يبين الفرق بين الترجمة والتعريب وأيهما أفضل للغة العربية .

بدأ زيدان مقالته ببيان الفرق بينهما بقوله : الترجمة هى تفسير معانى لألفاظ من لسان بألفاظ من لسان آخر ، والتعريب هو نقل لفظ أعجمى من صيغته الأعجمية إلى صيغة عربية ، ثم عرض لجهود علماء العربية فى التعريب والترجمة ، وأوضح اتجاهاتهم فى الترجمة حرفية أو معنوية ، ثم بين موقف نَقَلَه العلم فى العصر الحديث من تفضيل الترجمة المعنوية ، والمشكلات الناتجة عن تفضيلهم إياها من وجوب إيجاد مصطلحات عربية فى العلوم الطبية والطبيعية والاجتماعية والسياسية[٢٢] .

وزيدان يفضل الترجمة على التعريب صيانة للغة من العجمة ، ولكن قيام حركة فعالة للترجمة يتطلب إيجاد ألفاظ عربية سهلة ترادف الألفاظ الأجنبية فإن لم نجد لفظاً واحداً وقعنا فى محظور وهو لا يرتاح إلى ترجمة اللفظ الإفرنجى الواحد بلفظين أو أكثر ، ويرى أن تعريبه أفضل من ترجمته[٢٣] .

وقد رد الشيخ الإسكندرى على هذه الشبهة من كلام زيدان ، كما سنتبين فيما بعد .

وزيدان لا يرى فى التعريب عاراً أو حطة ، بل هو أمر طبيعى يغذو اللغة وينميها ، ثم يستشهد بشواهد من تاريخ العربية على تمثلها للألفاظ الأعجمية واستعمالها فى أبلغ نصوصها من القرآن والسنة بل إنه يرى أن الحركة العلمية الرائدة فى عصر بنى العباس كان روادها يعربون بلا حرج أو خوف[٢٤] .

ثم يتابع نظراته التاريخية فيتحدث عن الأعجمى فى عصور الانحطاط ثم فى العصر الحديث ، وهنا يقف مفصلاً الحديث عن الألفاظ

الدخيلة فى العصر الحديث مستشهداً بعشرات من الأمثلة ويقول معلقاً عليها : « فهذه وأمثالها من الألفاظ الأعجمية دخلت اللغة العربية عملاً بناموس الارتقاء والنمو كما يصيب سائر لغات العالم »[٢٥] .

وهو لا يقول بتفضيل التعريب على إطلاقه « لا نقول بمنع الترجمة على الإطلاق ولكننا نقول بحل قيودالتقليد وإزالة الخوف السائد على بعض العقول من الدخيل بكل معانيه ... فإذا عرضت لنا لفظة ووجدنا ترجمتها سهلة على الفهم والنطق ترجمناها إلى لساننا وإلا فتعريبها أولى »[٢٦] .

وينهى مقالته بالرد على من قال إن التساهل فى إدخال الألفاظ الأعجمية يئول إلى كثرة المترادفات . يقول : لا نرى بأساً من زيادتها فإنها تدل على الارتقاء وذلك طبيعى فى اللغة ، والمترادفات تكثر فى الجهة التى تمس حاجة الناس إليها حسب العصور ... على أن المترادفات لا تخلو من فروق بين معانيها تزيد اللغة اقتداراً على تأدية المعانى الدقيقة وأظلالها الضعيفة »[٢٧] .

جـ : فى صناعة المعاجم الحديثة :

كان لطبع المعاجم القديمة وانتشارها بين أيدى العلماء وتتناولهم إياها بالنقد والموازنة ودعوتهم إلى تأليف معجم حديث أثر حميد فى إيقاظ همم اللغويين والأدباء فنهض فريق منهم إلى تأليف معجم حديث راعوا فيه أن يكون سهلاً فى مراجعته موجزاً فى عبارته واسعاً فى مفرداته ، وكانت هذه المعاجم فى أول أمرها معتمدة على المعاجم القديمة ، فجعل مادتها منها ، كان هذا شأن (محيط المحيط) لبطرس البستانى الذى أخرجته المطابع عام ١٨٦٩ ، وقد التزم فيه عبارة القاموس المحيط مع شىء من التصرف والتهذيب إلا أنه رتبه على حروف الهجاء بحسب أوائل الكلمات ، و(أقرب الموارد) لسعيد الشرتونى الذى أخرجته المطابع عام ١٨٩٠ وقد استخلص مادته من أمهات المعاجم ، وإن كانت عبارة القاموس فيه أغلب ، مع دقة فى التهذيب وسلامة فى الترتيب بحسب أوائل الكلمات[٢٨] .

كان هذان المعجمان الرائدان أمام الباحثين فى مصر فى تلك الفترة ، ولا شك فى أنهم كانوا يرجعون إليهما ، ولكنى أعتقد أن الدراعمة لم يستفيدوا منهما فى أعمال لجنتهم العلمية التى عنيت بالبحث فى مرادف فصيح للعامى والدخيل ، ولم يكن هذا من همّ البستانى أو

الشرتونى . ولكن أكاد أجزم بأن أعضاء هذه اللجنة قد رجعوا إلى معجم رشيد عطية (الدليل إلى مرادف العاميسوالدخيل) فقد ظهرت فى مجموعات الكلمات التى نشروها فى مجلة النادى ، بعضُ الكلمات التى اقترحها ، واجتهد فى تفسيرها قبل أن تبدأ اللجنة عملها بعشر سنوات .

يقول رشيد عطية فيما أحدثه شبان عصره من مسخ وتشويه فى مُحَيّا اللغة العربية : على أن بعض شبان العصر ، وكثيراً ماهم ، إذا شاءوا أن يجيئوا يراعا فى ميدان الطرس يشوهون محيا اللغة بما يقحمونه من الألفاظ الأعجمية ، ويزجونه من المفردات العامية ، فينتج من ذلك سقم فى العبارة وضعف فى التركب حتى إنه يخيل للقارىء أن العربية ليست كفؤاً للتعبير عن أفكار ذلك الكاتب المتفرنج من أنها أغزر اللغات مادة وأمتنها أصولاً ، وأوسعها أطرافاً وأدقها تعبيراً ... ومن ثم كان لابد للغتنا من معجم يجمع تلك الألفاظ الدخيلة مع ما يرادفها من الألفاظ العربية الفصيحة ، لكيلا يعود للكاتب العربى عذر ، ولا يبقى على أرباب اللغة وذر " .

ثم يتحدث عن منهجه فى تأليف هذا المعجم قائلاً : ألفت هذا المعجم ... وضمنته الألفاظ الدخيلة الأكثر شيوعاً بين الكتبة مع ما يرادفها من العربى الفصيح ، وجمعت فيه أيضاً معظم الألفاظ العامية ، ورددت ما كان مأخوذاً عن أصل إلى أصله ، وما كان مبتكراً من العامة وضعت له ما يرادفه من الفصيح ... كما أننى أبدلت بعض الكلمات المولدة والمحدثة بكلمات فصيحة نطقت بها العرب مستنداً فى كل ذلك على معجمات اللغة من قديمة وحديثة ومورداً أقوال أشهر الأئمة[٢٩] .

وقد ظهرت فى وقت معاصر لمعجم رشيد عطية - رسالة ألفها حسن توفيق العدل ، وهو من شيوخ الدار النابهين أسماها (أصول الكلمات العامية) يقول عنها : كنت - أيام عهد إلىّ بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين - أحد الكلمات التى نلهج بها إما عربية محضة ، ولكن اعترى الكثيرَ منها القلبُ والإبدالُ والتصحيف والتحريف ، أو غير عربية وهى التى تناولها العربى من أفواه القبط منذ فتح البلاد على يد العرب ... وقد انعقدت عزيمته على إرجاع هذه الألفاظ إلى أصولها سواء العربى منها والدخيل » .

وقد بدأ عمله فى تحقيق هذه الغاية بهذه الرسالة بحيث كانت جامعة لأصول مائة كلمة مرتبة على حروف المعجم . وكانت نيته معقودة على إتباعها بوسائل أخرى » حتى يجتمع له منها معجم كبير يقوم اللسان ويقيم البيان[٣٠] بيد أنه – وبكل أسف – لم ينشر غيرها .

المناظرة :

تألف نادى دار العلوم عام ١٩٠٧ من خريجى الدار المشتغلين بالعلم والتعليم ، وقد استقر رأى المنتسبين إليه على أن يبدءوا بتطهير اللغة العربية من أدران العجمة الفاشية فيها ، وأن يبحثوا عن كلمات تستعمل بدل الكلمات الأجنبية التى هاجمت العربية من كل ناحية . بيد أنه قد خرج من بينهم من لا يرى مانعاً من الإبقاء على الأسماء الأعجمية واستعمالها فى فصيح الكلام . ومن ثم أصبح أعضاء النادى فريقين :

فريقاً يدعو إلى التخلص من المعرَّبات ، وإلى التوسع فى استعمال الأسماء العربية لتحل محلها ، وفريقاً يدعو إلى التعريب ، ولا يرى مانعاً من استعماله . وكان على أعضاء النادى قبل أن يشرعوا فى العمل – أن يفصلوا فى هذه المنازعات التى قد تعترض العاملين وتعوق سيرهم ، وقد فعلوا فوضعوا هذا الخلاف موضع البحث ، ومن ثم كان هذا اللقاء بين الشيخ محمد الخضرى والشيخ أحمد الإسكندرى .

وكان اللقاء – كما يقول حفنى ناصف رئيس النادى – : كأنه حومة جلاد لا جدال ، ومدان قتال لا مقال[٣١] .

وقد حضر هذا اللقاء ، واشترك فى التعليق عليه ، جماعة من أهل الفضل والعلم منهم : أحمد فتحى زغلول وكيل الحقانية ، وأحمد زكى سكرتير مجلس النظار ، وحبيب غزالة من المشتغلين بالعلوم بوزارة الصحة ، وغيرهم من أعلام الدار ، وسنشير إلى كلماتهم فيما بعد[٣٢] .

وقد جمع حفنى ناصف هذه المقالات فى كتاب إلا شذرات ارتجلها بعض المتحدثين ونشرها عام ١٩٠٨ بعنوان (مجموعة الخطب التى ألقيت فى حفلة نادى دار العلوم فى موضوع تسمية المسميات الحديثة) .

وعلى أساس ما انتهت إليه هذه المناظرة من أصول وقواعد تألفت لجنة علمية كانت تعرض مقترحاتها على جمهور العلماء فى صحيفة النادى . ولما اجتمع منها جملة صالحة جمعتها فى عدد واحد ورتبتها ألفبائياً ، ونشرتها فى

العدد الثانى من السنة الثالثة عام ١٩١١ م .

(خطبة الشيخ لخضرى)

نهضة العربية فى العصر الحديث

بدأ الشيخ محمد الخضرى المدرس بمدرسة القضاء الشرعى خطبته أولاً ، فتحدث عن نهضة اللغة العربية فى العصر الحديث حين يدأت نهضة العرب فى عهد محمد على ، لقد قام رفاعة وتلامذته بالدور الأول فى هذه المرحلة فقد كتبوا وترجموا كثيراً أبقته الأيام دليلاً على إخلاصهم ثم على مقدرتهم واستعدادهم ، ولم يتركوا فناً من الفنون المحدثة إلا كتبوا فيه ترجمة أو من عند أنفسهم ، وقد قام الشيخ محمد عبده وتلامذته وبعض النابهين السوريين بالدور الثانى حيث عهد إليه إصلاح الوقائع المصرية والإشراف على ما يكتبه أرباب الدواوين فى محاوراتهم ، فكان ذلك مُنَبِّهاً لهم أن يعتنوا بما يكتبون وتعلم ما يجهلون . ثم جاء الدور الثالث فى عهد وزير المعارف آنذاك سعد زغلول .

أهداف النهضة

وتلك النهضة فى أدوارها الثلاثة كانت تسعى إلى أن تكون العربية لغة تعليم وتَعَلُّم وكتابة وتكلم . بيد أن هذا المطلوب – كما يقول الشيخ الخضرى « عزيز المنال وعر المسلك لابد للوصول إليه من عزيمة صادقة يقودها العقل الصحيح لتهيئة الطريق حتى لا تلتوى علينا المقاصد»[٣٣] .

عقبات فى طريق النهضة

وفى الطريق عقبات كثيرة لابد أن نقدرها قدرها حتى يمكن تذليلها ، من هذه العقبات « تسمية المسميات الحديثة » وفى هذه العقبة يقول :

« بيننا مُحْدَثات كثيرة تصل بلادنا على أيدى المخترعين ... نقف أمامها مبهوتين لا ندرى كيف نعبر عنها ولا يتفق الناس على شىء يتبعونه ، وهذا نقص عظيم يجب أن نتلافاه وأن نتفق على ما نستعمله » .

وقد صاغ الشيخ المشكلة فى سؤال . ماهى الطريقة المثلى للدلالة على المحدثات ؟ أتعريبُ ألفاظها التى يضعها لها محدثوها وصقلها حتى تكون موافقة للهجات العرب أو التوسع فى بعض الألفاظ العربية ووضعه بإزاها ؟[٣٤] .

عودة إلى الماضى

والمشكلة ليست جديدة على العرب فقد سبق أن واجهوا هذا الموقف إبّانانهضتهم الشاملة فى القرون الأولى للإسلام ، ومن المفيد أن نرجع

لنتظر كيف كان العرب المتقدمون يفعلون إذا عرض عليهم شيء محدث من طريق غيرهم .

طرق الوضع

اللغة العربية – فيما وراء أسماء الأجناس – عندها من الثروة فى الأسماء الدالة على المعانى ما لاتحتاج معه إلى استعارة من غيرها ، أما أسماء الزجناس فإنها بالضرورة تتجدد بحدوث مسمياتها ، والعرب – فى مجموعهم – كانوا أهل بادية ، وحاجاتُ المُتَبَدِّى قليلة ترتبط ببيئته الصحراوية ، وحين اتصلوا بالأمم المجاورة وعرفوا بلادها وامتزجوا بثقافاتها احتاجوا إلى الإبانة عما جد فى حياتهم ، وكانت الطرق التى أمامهم ثلاثة :

لأول : الوضع الجديد ، بيد أنهم لم يُعَوِّلوا عليه كثيرا ، وليس بيننا اليوم من يقول به ، وسبب هذا أن أكثر أصول العربية قد وضع فقلما تُرِكَّب أصلاً ثلاثياً إلا وجدته ، إلا قليلاً مما استثقلته العرب .

الثانى : التوسع فى الاستعمال ، وهو المراد بالتجوز بأن يكون اللفظ قد وضع بإزاء مسمى ولمناسبة بين المسمى القديم والجديد ، فيستعمل ذلك الفظ فى المعنى الجديد مثل كلمة (تامور) فإنها فى أصل اللغة القلب لأنها وعاء الدم ، ثم توسعوا فيها فجعلوها لكل وعاء .

الثالث : التعريب : وهو أن يؤخذ من المخترع للشيء المسمى اسمه بعد أن يصقلوه حتى يكون خفيفاً عليها متاسباً للهجتها[٣٥] .

كيف كان العرب يعربون ؟

وقد اتبعت العرب قبل الإسلام هذه الطريق المعقولة فكانت تتناول الألفاظ الدالة على الأجناس من واضعيها وتلحقها بلغتها ، أخذوا (الدينار) و (الدرهم) وألحقوهما بأبنيتهم واشتقوا منهما . فقالوا : فرس مُدَنَّر ورجل مُدَرْهَم ... وأخذوا من الصناعات (الاستبرق) و (الإبريق) و (الطَّسْت) ... الخ . وأخذوا من النباتات النرجَس والبَنَفْسَج ... الخ إلى غير ذلك مما أحصاه نقلة اللغة .

وكانت قاعدتهم فى التعريب على جهتين : الأولى : أن يُلحقوا الكلمة بأبنيتهم ، ومتى صارت الكلمة كذلك عُدّت من اللغة ، وحكم عليها بما حكم على بقية الكلام فيشتقون منها ، وكان لهم فى ذلك منهج مستقيم ، فالبدل عندهم مطرد فى كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه من الحروف الأعجمية .

الثانية : أن يبقوا الكلمة على وزنها عند الأمة ذات الشأن فى وضعها ، كما فعلوا فى

(الابْرَيْسَم) و (الإهْلِيلِج) وفى كثير من الأعلام[٣٦] .

ثم جاء القرآن الكريم وهو البالغ من الفصاحة مبلغ الإعجاز ، وقد وصفه الله سبحانه وتعالى بأنه لسان عربى مبين ، فاستعمل كثيراً من الألفاظ التى عربتها العرب ، وهذا إقرار من الله سبحانه وتعالى على طريقة التعريب .

أما بعد الإسلام فإن العرب حينما جدوا فى العلوم وأرادوا أن تكون اللغة العربية لغة علم كما هى لغة قوم ولغة دين ترجموا إليها كتب العلم التى وصلت إليهم من أمم الروم والفرس واتبعوا تلك الطريقة نفسها فكانوا يأخذون أسماء الأجناس كما هى ويستعملونها فى كتبهم ، وينطقون بها كأنها من لغتهم ، ووجد من ذلك شىء كثير خصوصاً فى الطب والحكمة والهندسة[٣٧] .

هذا ما فعله العرب قبل الإسلام وبعده فأى الطرق يتخذ ؟

لماذ لا نتخذ طريق التجوز ؟

يلزم من اتباع رأى التجوز مضار أهمها أن اللغة وضعت لتدل على ما فى النفس حتى يفهم السامع تمام ما يريد ، واشتراك الألفاظ فى المعانى مما يخل بأصل المقصود ، والتجوز لابد فيه من إقامة القرائن على إرادة ما استعمل اللفظ فيه (٣٨) .

التعريب حق للعرب المحدثين كما كان للقدماء

والشيخ الخضرى يقول بالتعريب ويجعله حقاً لنا كما كان للعرب قديماً ، ومن ثم يعترض على الذين يقصرونه على العرب قديماً ، ويقول :

« يقولون إن الحق فى التعريب إنما لأمة سلفت وبادت ، وأن ما كان يباح للأعراب فى بواديهم على قلة حاجتهم لا يباح مثله لنا فى باقى القرون المتأخرة على كثرة الحاجّ » ثم يفسر موقفهم هذا بقوله : وهذا كله بنوه على قاعدة لا أساس لها ، وهى تشبيه اللغة بالدين فى التمام فكما أن الله سبحانه أتم دينه ، فكذلك العرب قد أتمت وضع لغتها ولم يبق من بعدهم من يحق له أن يضيف إليها كلمة جديدة »[٣٩] .

ثم بين وجه الفرق بين الأمرين قائلاً : لكن الفرق بين الأمرين ظاهر ، فإن الدين وضع إلاهى شرعه من له حق التشريع والإلزام ... وأتم وضعه على قواعد راسخة وأسس ثابتة ، فلم يبق لأحد مجال أن يزيد أو ينقص منها ، أما اللغة فالقصد منها الإبانة والإفصاح وهى من

وضع الأفراد تتجدد بتجدد الحاجات[٣٩] .

ومتى ثبت أن اللغة تتجدد بتجدد الحاجة ، فالمحتاج من المتمسكين بها متى علم أصولها ولهجتها له حق التعريب بالضرورة كما كان هذا الحق لسلفه[٤٠] .

المفاضلة بين التوسع والتعريب :

وليس الطريقان ، طريق التوسع وطريق التعريب متقبلين ، ولسنا فى موقف يلزمنا أن نتخذ طريقاً منهما ، ونعرض عن الآخر ، بل مدار الأمر فى الاختيار بين أيسر الطريقين وأكثرهما فائدة ، وفى ذلك يقول :

« ومتى اتفقنا على نيل هذا الحق (يعنى حق التعبير للحاجة) لم يبق إلا التخيير بين سهل وأسهل ومفيد وتام الإفادة ، ولا مراء فى أن اللفظ الذى وضعه واضعه للدلالة على شىء اخترعه أسهل فى الدلالة وأتم فى الفائدة لأنه وضع بإزائه تماماً بخلاف الكلمة التى نتصيدها من موات اللغة فإنها إما أن تكون موضوعة لشىء هو أعم فنخصصها ويلزمنا إيجاد القرينة للدلالة على ما نريد فنحتاج إلى لفظ وقرينة ، وإما أن تكون مستعملة فى شىء فيه مجرد مشابهة كما بين (الأتومبيل) و (السيارة) فنحتاج لاستعمال لفظ واحد للدلالة على معنيين أو معان كثيرة ، فالسيارة استعملت للدلالة على معنى القافلة أو الركب ، فإذا قلت جاءت (سيارة) هل يفهمنى المخاطب بمجرد لفظى ؟ أظن لا . بل لابد مع ذلك من كلمة أخرى مبيّنة للمراد[٤١] .

وجه المشقة فى اتخاذ طريق التوسع

إنه كالوضع الجديد سواء بسواء ، بل كالتعريب مادام الأمر مواضعة واستبداداً « إن الكلمة التى نريد اصطيادها قد وضعها واضعها بالضرورة لتدل على معنى خاص ، فإذا نحن أخذناها واستعملناها فى شىء جديد لم نكن قد جرينا على لغة العرب ، لأننا خالفنا أوضاعهم ومقاصدهم .

فهم وضعوا (بَشَكَى) و (جَمَزَى) مثلاً للناقة السريعة ، فإذا جعلنا كلمة منهما بإزاء (الترام) نكون بلاشك وضعنا وضعاً جديداً لم يسبقنا إليه سابق . واجتلاب مثل هذه الألفاظ بالنسبة لمحفوظ اللغة كوضع ألفاظ جديدة مؤلفة من أحرف اللغة ، فسيان فى الاعتراض على رأيهم أن نقول للترام (بشكى) وأن نقول له (ترام) لأن كلا استبداد بوضع اسم لمسمى لم يكن له وجود قبل الآن(٤٢) .

وإذا صح ذلك فلم يميل الشيخ إلى التعريب ؟

يقول : وجه الضرر فى الأول ظاهر ، كما يتضح وجه المنفعة فى الثانى ، فإنّا فى الأول نجرى على خطة لا أساس لها مع وصف الخروج عن أوضاع المتقدمين ، وفى الثانى نجرى على خطة اتبعها سلفنا مع الوضاحة التامة فى الاسم والمسمى[٤٣] .

الحكم هو الاستعمال :

وقد تنبه الشيخ الخضرى إلى أن المستعملين هم الحكم فيما يعرض عليهم من محدث اللفظ عربياً أم معرباً . يقول : نرى رجال الجرائد ، وهم الذين يرجع إليهم معظم الأمر فى الإحياء والإماتة للألفاظ قد عرض عليهم فى بعض الأوقات كثير من الألفاظ فهجروه ، واستمروا على استعمال ما وضعه الواضعون فى جرائدهم ، فلا يزالون يستعملون (تلفون) مع أنه ترجم لهم بكلمة (مِسَرَّة) ولم أرها فى جريدة من الجرائد يوماً واحداً ... وهذا اعتراف منهم أو على الأقل شعور بأن طريقة الترجمة والتوسع ضررها أكثر من نفعها وأن طريق التعريب أوضح مسلكاً[٤٤] .

مقترحات :

وينهى الشيخ خطبته بمقترحاته التى تتلخص فى النقاط الآتية :

١ - تكوين مجمع لغوى يعهد إليه التعريب ، إذا أن استبداد الأفراد بالوضع أو التعريب مدعاة للاختلاف وهو أضر شىء باللغة .

٢ - أن ينحصر اختصاصه بأسماء الأجناس والأعلام وطريقة عمله أنه إذا جاء مسمى حديث لم يسبق أن وضع له لفظ ، ورأى فى اللغة لفظا دالاً عليه بنفسه أطلقه عليه ، وإلا عرب الكلمة الأعجمية وصيرها موافقة لأوزان العرب سهلة على ألسنتهم ، و عمل على نشرها بوساطة الجرائد ودور العلم .

٣ - أن يكون للمجمع سجل تقيد فيه هذه الكلمات بإزاء مسمياتها موضحة بالرسوم ويكتب أمامها تاريخ وضعها[٤٥] .

خطبة الشيخ الإسكندرى

اللغة العربية فى العصر الحديث :

يبدأ الشيخ أحمد الإسكندرى خطبته بالحديث عن حالة اللغة العربية فى ماضيها وحاضرها ، ويحدد حالها فى يومه بقوله : : وهى اليوم تغالب عصراً من عصور بؤسها وشقائها هو أشد العصور بأساً وأصعبها مراساً ، ليس عصر غلبة أمة بل عصر غلبة الغرب على الشرق ، عصر إجلاب الغرب على الشرق بخيله ورَجْله وعدده وأساطيله ولغاته المختلفة وعلومه وفنونه

وصنائعه وكتبه وجرائده[٤٦] .

وأمر اللغات حين تدهمها مثل هذه الانقلابات العظيمة أحد حالين :

– أن تتسامح فى قبول كل ما يطرأ عليهامن لغة غيرها ، فتندمج إحداهما فى الأخرى كما كان الحال بإدماج اللغة القبطية فى العربية .

– أن تتحرز عنها وتتصرف فى استعمال ألفاظها بطرق التجوز والاشتقاق واستعمال الغريب ، وبذلك يحفظ كيانها ويعظم رصيدها من المفردات .

والعلماء فريقان فى هذا الأمر ، يقول قوم بسلوك الطريق الأولى طريق التعريب ويسمى منهم الشيخ الخضرى ويقول قوم بسلوك الطريق الثانية ، ويذكر من بينهم اسمه .

ليس للمولدين والمحثين حق فى التعريب :

ولا ينكر الشيخ أحمد الإسكندرى أن اللغات يأخذ بعضها عن بعض ، وأن العرب قد أخذت من لغات غيرها وأن فى القرآن والحديث ألفاظًا أعجمية الأصل ، وأن جميع ذلك يسمى تعريباً، ولكن ما ينكره ويحمل على القائلين به أن يكون للمولدين والمحدثين حق فيه يقول :

« ولكن من هم الذين يأخذون ويضعون ويعربون ويتصرفون فى اللغة العربية ؟ لا شك أنهم أهل ذلك اللسان ، وهم العرب أنفسهم، فلا حق لغيرهم فى التصرف والتعريب والاشتقاق من ألفاظ غيرهم ، ولم يقل أحد من أئمة اللغة ونقلتها الثقات بجواز إدخال الأعاجم والمولدين شيئاً من لغتهم فى العربية الفصحى وعدها منها »[٤٧] .

ثم ينقل رأى بعض الأئمة من اللغويين فيمن لهم حق التعريب ، وهى فى جملتها تنتهى إلى ما أقره الجوهرى بأن تعريب الاسم الأعجمى هو أن تتفوه به العرب على منهاجها .

ثم يبين من هم العرب بقوله : إن العرب الذين يعتد بعربيتهم وينقل عنهم قولهم وكتابتهم بقوا إلى أواسط القرن الثالث من الهجرة(٤٨) ويجعل من الكلام العربى المعتد به كلام الشافعى ، وكلام الأصمعى ومعاصريه وفحول الكتاب كابن سهل والجاحظ . ثم يقول : وبانقضاء عصر هؤلاء انقضى عصر العربية الفطرية وفشت العجمة فى جميع الأمصار ، واستحالت اللغة إلى صنعة من الصناعات ... ومن هنا لا يصح لمن خلف من هؤلاء أن يضعوا فى اللغة شيئاً جديداً ، أو يجعلوا لفظاً أعجمياً مُعَرَّباً : إذ ليسوا من أهل اللسان وإنما هم حُكاة

ونقلة ... وما يقع فى كلام أهل الصناعة بعد هذه العصور البائدة ... فليس من المعرب فى شىء وما هو إلا أعجمى محض لا يصح استعماله فى كلام العرب[٤٨] .

والعرب اليوم من الأدباء والعلماء واللغويين – على ما قال الشيخ – ليس لهم أن يدخلوا كلاماً أعجمياً فى اللغة العربية ويزعموا تعريبه ؛ إذ ليس أحد من هؤلاء عربياً بالفطرة حتى يملك حق التعريب .

وبسبيل تقرير مسألته يجىء بقياس عجيب فكما لا يجوز للفرنسى أن يزيد فى اللغة اللاتينية ، لا يجوز للعربى انقراض الأعراب بأحد عشر قرناً أن يدخل فى لسانهم ما ليس منه[٤٩] فشتان ما بين العربية الفصحى التى ما تزال حية مستعملة واللاتينية التى تعد الآن ميتة مهجورة .

مخاطر التعريب :

ثم ينبه إلى عظم القول باستعمال الألفاظ الأعجمية ويبين خطرها ويرى أن ما نحتاج إلى ترجمته من العلوم والفنون والصنائع لا يقل عن أربعين ، ولا أقل من أن يكون لكل منها خمسمائة اصطلاح ، وذلك خطب هائل يأتى بنيان اللغة من قواعده ، ويبين أنه – إن تم شىء من ذلك – لا قدر الله – لتكونن اللغة المالطية أقرب إلى العربية من لغتنا .

ثم يقدم لنا بعض الأمثلة لما يمكن أن تكون عليه العربية لو جرى الأمر على ما يريد أنصار التعريب . ومن ذلك : تَلْفَنَتَا بنك انجلوا جبسيان ليمتد بأن أحد البناكير تلغرفه بعمل برتستو علينا[٥٠] .

احتجاجات وردود :

ثم يعرض لبعض لاحتجاجات التى يذكرها أنصار التعريب فى مجادلاتهم ويرد عليها :

أ – ترجمة المصطلح بكلمتين أو أكثر

بعض الباحثين آثر التعريب ، لأنه أولى وأيسر فى بعض الأحوال ، فبعض المصطلحات يسهل ترجمتها بما يسهل لفظه وحفظه ، والبعض الآخر لا يترجم إلا ببضعة ألفاظ يثقل استعمالها مع مونها بالأصل الأفرنجى لفظة واحدة ، وفى ذلك يقول جورجى زيدان : فإذا ترجمنا لفظ (فوتوجراف Photograph) بقولنا (تصوير الشمس) أو (التصوير الشمسى) فبماذا نترجم (تليفوتوغراف) ؟ telephotograph ومعناها (التصوير الشمسى عن بعد) وإذا أردنا تصريفها فى الاستعمال قلنا : (آلة التصوير الشمسى عن

بعد) وهذا (مصور التصوير الشمسى عن بعد) ... ولا يخفى ما فى هذا من الثقل على اللسان والفهم ، والتعريب يكفينا مؤونة هذه الأثقال[٥١] .

ولا يعنى إيثار جورجى زيدان التعريب فى هذه الحالة وأشباهها أن هذه المصطلحات لا يمكن ترجمتها ، ولكنه يرى فحسب أن « ترجمتها شاقة لا تخلو من التعقيد فضلاً عن مخالفتها ناموس الاقتصاد العام ، لأن المعنى الذى يؤدى بكلمة لا يجوز تأديته بكلمتين أو أكثر »[٥١] .

وفى الرد على ما أثاره هؤلاء الباحثون يقول الشيخ الإسكندرى : إن الترجمة الحرفية ليست هى الطريقة الوحيدة لنقل اللفظ الأعجمى إلى العربية ، فإن وراءها طريقة التسمية من جديد وهذه إما أن يلاحظ فيها كل المعنى الأصلى أو بعضه أو يلاحظ شىء منه ، ألا ترى أن العرب عندما أرادوا أن يسموا علم (التسموغرافيا) باسم عربى سموه (الهيئة) مع أنهم لو أرادوا رجمته لقالوا (رسم السماء) ، وأن علماء الطبقات الأرضية سموا نوعاً من الصخور لم يهتدوا إلى معرفة عناصره الأصلية باسم (الخجل) إذ لا مناسبة بين هذا الاسم والمعنى الطبيعى ، وما المانع من تسمية (السينمافون) (Cinemaphone) بالطيف أو (الطيف الناطق) مثلا "[٥٢] .

ب – عجز العربية عن التعبير عن معانى الزوائد

وبعض الكتاب يصف العربية بالجمود ؛ لأنها عاجزة عن مقابلة الزوائد أو اللواحق التى تستعملها اللغات الأجنبية للتعبير عن بعض المعانى التى تضاف إلى معانى الكلمات الأصلية ، وقد استخلص العلماء كثيرٌ من هذه الزوائد من اللغات الميتة كاليونانية واللاتينية ليتخلصوا من مشكلة الاشتراك .

والحق أن هؤلاء الكتاب – بعيداً عن لغة الاتهام وعن النوايا حَسنة أو غيرها – قد أثاروا مشكلة حقيقية تعترض أعمالهم فى الترجمة العلمية الدقيقة المقتصدة .

وقد وقع الشيخ فى مأزق ؛ لأن المشكلة لا يجدى فيها ما يمكن أن يقال فى مثل هذا الموقف الخطابى . إنها فى حاجة إلى دراسة جامعة متأنية مقارنة لا يقوم بها أفراد العلماء اللغويين بل تقوم بها الهيئات العلمية والمجامع .

ولهذا نقول إن رد الشيخ على هذا الاحتجاج كان خطابياً ، ولم يكن يملك آنذاك إلا أن يفعل ، ومع ذلك فإنه رحمه لله قد فتح أمامنا الطريق ووجهنا إليه .

إنه يرى أن عددا لا يمكن حصره من ألفاظ اللغة العربية كل منها لو أريد التعبير عنه بالتفصيل لما كفت الجمل بله الألفاظ ، وأن فى العربية صيغاً ووسائل تعبر عن تلك الزوائد ، بل إن فى غريب العربية من مستساغ الألفاظ ما يقوم مقام اليونانية واللاتينية[٥٣] .

جـ – شيوع ستعمال العامى والدخيل

ويشير بعض الكتاب مشكلة أخرى هى أن الأسماء الجديدة معربة أو عامية ذاعت بين الناس عامتهم وخاصتهم ، ومن شبه المستحيل إرجاعهم عنها إلى ألفاظ عربية فصيحة .

ويرد الشيخ هذه الحجة بأن للعامة لغتهم ، ونحن نتكلم فى لغة الكتابة والقراءة الخاصة – على حد قوله – فلا أسهل من الأخذ بهم فى طريق الفصيح ، وإنا لنرى الكاتب فى عصرنا يأنف من كتابة (بسكليت) ويكتب بدلها (دراجة) ![٥٤] .

الطريقة المقترحة فى ترجمة المصطلحات :

وبعد أن دفع الإسكندرى الشبهات التى أثارها أنصار التعريب ، وقد عرضنا أهمها آنفاً بدأ يشرح طريقته فى ترجمة المصطلحات الحديثة بقوله : إن هذه الكلمات لا تخلو من أن تكون أعلاماً أو أسماء أجناس ، فأما الأعلام فلا مانع من نقلها أعجمية بعد صقلها بالنطق العربى ، وأما أسماء الأجناس فإما أن تكون معرفة قديمة عند العرب ولها فى لغتها أسماء تطلق عليها أو على ما يشبهها ، وهذه يبحث عنها فى اللغة ويعاد استعمالها فى معانيها مثل كلمة قنال (خليج أو قناة) وأما أن تكون مجهولة لهم ، وهذه لنا فى نقلها ثلاث طرق :

١ – طريقة ترجمة اللفظ بمرادفه كترجمة (سينما توجراف)cinematograph ، بالصور المتحركة .

٢ – طريقة الاشتقاق من الفعل الذى يُعَبَّر به عن عمل الكلمة أو وصفها ، إن كانت من ذوات العمل والصفة ، وهذه تسمية جديدة لا ترجمة مثل تسمية (البسكليت) بالدراجة .

٣ – طريقة التجوز حيث يراعى نوع من أنواع العلاقة كالمشابهة والسببية والمسببية ... الخ بين المعنى الجديدللكلمة والمعنى القديم . ثم يقول : إن هذه الطرق الثلاث كلها قياسية فى الاستعمال لا ينكرها أرباب العربية . وعلى هذه الطرق جرت العرب عند وضعها اصطلاحات العلوم الشرعية والأدبية والعلمية[٥٥] .

عود إلى بدء :

وبعد أسبوعين من الخطبة التى ألقاها الشيخ الإسكندرى ألقى خطبة أخرى فى التعقيب على خطبة مناظرة الشيخ الخضرى واستكمال ما فاته من الرد على شبه مخالفيه ومن شرح طريقته فى ترجمة المصطلحات العلمية ، وأسماء المخترعات الحديثة .

وقد بدأ خطبته بالاستدلال على طريقته تلك بأنها الطريقة التى سلكها أسلافنا حين أرادوا أن يدونوا علومهم ويترجموا كتب غيرهم من الأمم ، فقد كانوا يضعون لاصطلاحات العلوم أسماء منقولة من العربية المحضة بنوع من التساهل والتجوز فى المعنيين القديم والجديد ، فوضعوا مصطلحات النحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والعروض والحديث والتفسير والفقه ... الخ كما وضعوا مصطلحات العلوم التى ترجموها مثل المنطق والحكمة الإلهية والطبيعية والحساب والهندسة والفلك ... الخ وغير ذلك من العلوم على حد قوله « كلها عربية لها معان اصطلاحية » ويشير إلى المؤلفات العربية الزاخرة بهذه الاصطلاحات كالمخصص وفقه اللغة والعين والجمهرة والمفردات ... الخ[٥٦] .

بل إنه يشير إلى أن العرب لم يبتدعوا ذلك من عند أنفسهم ، بل اهتدوا بهدى القرآن الكريم فأكثر ألفاظ القرآن الدينية لم تكن تعرفها قبل الإسلام بهذه المعانى ، فقد جاء الإسلام وما تعرف العرب من معنى الصلاة إلا الدعاء ومن معنى التيمم إلا القصد ... الخ وقد يجوز - إن صح أن تدخل مثل هذه المباحث فى باب الحظر والإباحة - أن نقول : إن هذا إقرار من الله تعالى على صحة التوسع فى استعمال الألفاظ[٥٧] .

وفى موضع آخر من حديثه يجزم بأن العرب حين وضعت العلوم وترجمت الكتب واقتبست الصنائع لم ترجع فى ذلك كله إلا إلى التوسع فى استعمال ألفاظ اللغة[٥٨] .

وقد عاد الشيخ الإسكندرى للرد على شبهة جورجى زيدان من أنه لا غنى لنا عن ترجمة أسماء بعض الآلات بكلمتين أو أكثر مع أنها كلمة واحدة ، فرأى أنه لا بأس من استعمال الكلمتين إذا كانتا من صفة وموصوف أو من مضاف ومضاف إليه ، لأنهما كالشىء الواحد مثل (القباب الطائر) و (المحراث البخارى) و (سكة الحديد) أما ما زاد عن ثلاث فإننا لا نلتجىء إليه ، بل نسمى الكلمة التى لا تترجم

تسمية جديدة كما نسمى (السينمافون) ومعناها : الصور المتحركة الناطقة بالخيال الناطق .

واعتُرِض عليه بأن ذلك يستدعى عملاً كثيراً وأزماناً طويلة ، فقال : إننى لا أريد أن أنقض هيكلاً وأبنيه فى ثلاثة أيام ، وكل عمل عظيم يستلزم صعوبة[٥٩] .

وقد حذر الشيخ من التعريب لأنه يصبغ اللغة بصبغة إفرنجية لا يتميز معها العربى من الدخيل مما يؤثر على فهمنا للقرآن الكريم وللسنة النبوية ، بل إنه سيؤدى إلى مسخ جنسيتنا العربية المميزة لنا ، والتى تصلنا بأعظم أمة فاتحة ذات دين وشريعة ومدنية عظيمة[٥٩] .

وقد رد على الشيخ الخضرى بعض ما جاء فى خطبته لا سيما ما يتصل بالاشتراك مما يخل بأصل المقصود من اللغة ، ومما يتطلب مراعاة القرينة ، وفى ذلك يقول :

لا توجد لغة فى الأرض إلا والمشترك فيها قسم مهم من أقسام اللفظ ، وبعدُ ، فأى لفظ بل جملة من الكلام تفهم بغير قرينة ؟ والقرائن فى الحقيقة لا تتناهى . ثم يضرب مثلاً لذلك بقوله : لم نر طبيباً اشتبه عليه مرض الاستسقاء بصلاة الاستسقاء[٦٠] .

تعقيبات :

عقب على المناظرة جماعة من كبار العلماء والأدباء ، وقد أضافت تعقيباتهم إلى ما قيل فى المناظرة معلومات جديدة ونقدات مفيدة ، ونتوقف هنا عند بعض المعقبين ، وما أضافوه من جديد .

حبيب غزالة :

تحدث حبيب زالة عن الطرق التى جرى عليها الإفرنج فى وضع أسماء محدثات العلوم والمكتشفات والمبتكرات فقال إنهما طريقان :

١ - تسمية الشىء باسم مكتشفه نحو أشعة (رنتجن) أو بأحد الأسماء القديمة الواردة فى أساطير الأولين نحو (ساترون) و (أورانوس) من أسماء السيارات وكانت قبلاً من أسماء المعبودات عند القدماء ، أو تسمية الشىء باسم المكان الذى وجد فيه مثل : ماء (كارلسباد) ... الخ .

٢ - اقتباسهم من اللغة اليونانية واللاتينية ألفاظاً ، وصوغ كلمات منها بطريق النحت تدل على المعنى المراد كما صاغوا من (فوتو photo) ومعناها (النور) فى اليونانية (فوتوغراف photograph)

و (فوتوفون photophone) و(فوتومتر photo - meter) و .. الخ وصاغوا من (phone) ومعناها (الصوت) (فونوغراف phonograph) و (فونومتر phono-meter) و (ميكروفون microphone) .

ولما كانت ألفاظ اللغات الإفرنجية المعاصرة ترجع إلى أصول يونانية أو لاتينية لا تعد مثل تلك المصطلحات غريبة عليهم ، لأنها من مادة لغتهم أو قريبة منها على نحو من الأنحاء ، أما العربية فليس هذا شأنها ، لأن ما يدخل عليها من هذه الأصول غريب فيها ولا ينطبق بناؤه على أبنية كلام العرب ، إذ لا قرابة بين العربية واللغات الآرية التى منها اليونانية واللاتينية[٦١] .

ثم يتطرق من ذلك إلى الطريقة المثلى التى يجب اتباعها فى اللغة العربية ، وهى عنده أربع طرق .

الطريقة الأولى : البحث فى العربية عما يرادف الاسم الأعجمى ، ويشير إلى أن كثيراً من أسماء النبات والحيوان والمعادن التى أدخلها المترجمون بلفظها الأعجمى قد يكون لها مرادف عندنا فيما كتب العرب كالبَشَام والعَرار والعضم والأسل .. الخ ومن ثم فهو ينبه العلماء إلى أن يعنوا بما وضعه العرب من الكتب فى هذا العلم مثل تذكرة داود ومفردات ابن البيطار وقانون ابن سينا وغيرها .

الطريقة الثانية : الاشتقاق : وهو صوغ اللفظ من لفظ موضوع لاشتراكهما فى المعنى ، والمجاز : وهو نقل اللفظ المرتجل أو المشتق إلى غير معناه الأصلى لعلاقة بين المعنيين كتسمية المكرسكوب (micro-sope) بالمجهر والتلسكوب (telescope) بالمِرْقَب .

الطريقة الثالثة : النحت بأن تؤخذ الكلمة من كلمتين أو أكثر ، وهو كثير عند الإفرنج قليل عندنا ، لأن اللغة العربية اشتقاقية لا تركيبية ، وقد اختار بعض النقلة أن يلحقوا الكلمة الأعجمية بكلمة عربية أو يمزجوها بها فقالوا : فوق أوكسيد ، وأول أوكسيد ، وتحت كربون .... الخ .

الطريقة الرابعة : التعريب أى استعمال اللفظ الأعجمى بعد صقله والنطق به على منهاج العرب .

ويرى حبيب غزالة أن الأصوب قبل التهافت على تعريب الأسم الأعجمى أن ندقق البحث فى مواد اللغة ونشتق منها لفظاً يفيد المعنى المراد ، فإن استعمال اللفظ العربى سواء بطريق

التوسع أو المجاز أولى من استعمال المعرب ، وإذا تعذر ذلك بعد إعمال الفكر وتدقيق النظر ومراجعة كتب اللغة لم يكن ثمة بد بحكم الضرورة من استعمال المعرب ولا عار فى ذلك ولا ضرر[٦٢] .

وتنحصر الأسماء التى يتعسر الإتيان بما يرادفها فى الكليات الآتية :

١ – أسماء المكتشفات الحديثة مثل العناصر والمعادن التى لم تكن معروفة من قبل كالأوزون والفلور والأرجون .

٢ – أسماء المخترعات والمبتكرات العلمية والصناعية كالآلات والأدوات ونحوها وأسماء بعض العلوم الجديدة .

٣ – أسماء النباتات والحيوانات التى لم تكن معروفة عند العرب .

٤ – الأسماء التى لو ترجمناها لاحتجنا فى ترجمتها إلى أكثر من كلمتين مثل استجمات (stigma) فى علم النبات ومعناها الجزء العلوى من أعضاء التأنيث ، ويصاغ منها مونو ستجمات (monostigma) وتتراستجمات (tristigma) أى أحادية أو رباعية الجزء العلوى من أعضاء التأنيث .

وتذلل تلك العقبات بالبحث والتنقيب فى مواد اللغة وكتب العلوم بإحدى الطرق التى تقدمت فإن استعصى الأمر كان لابد من قبولها وتعريبها[٦٣] .

ثم ينبه إلى أمور هامة هى : الأول ضبط الأعلام العربية فإن بعض المترجمين ينقلونها كما وردت فى كتب الإفرنج محرفة مشوهة مثل قولهم (توليد) وهى (طليطلة) و (ليسبون) وهى (لشبونة) ... الخ .

والثانى : ضبط الأعلام الإفرنجية عند نقلها إلى العربية والاتفاق على طريقة واحدة فى كتابتها مثل (لوندرة) و (لندن) و (النمسا) و (استريا) ... الخ .

والثالث : أن مذاهب العرب فى وضع المصطلحات قد اختلفت من قطر إلى قطر ففى مصر يعبرون عن الكسور الاعتيادية بقولهم البسيط والمقام وفى سورية يقولون الصورة والمخرج وأمثال ذلك كثير ، ومن ثم كانت دعوته إلى مجمع عربى يمثل كل أقطار العرب حتى يعمل على توحيد اللغة العلمية وحتى يكون كلامه حجة عندهم جميعاً ، كما دعا إلى أن يكون من بين أعضائه بعض الاختصاصيين فى العلوم والفنون كالطب والرياضيات والآثار القديمة المتبحرين فى اللغات القديمة والحديثة[٦٤] .

أحمد زكى

أما أحمد زكى شيخ العروبة وسكرتير مجلس النظار فتجيء خطبته - كما يقول - بعد أن استوعب المتناظران ومن توالى بعدهما على المنبر كل ما يمكن أن يقال من الجهة النظرية التصورية ، ولذا يناشد الحاضرين أن ينتقلوا من طور القول إلى دور العمل ، ويشير إلى ما يقاسيه أمثاله من النقلة من لغات الأعاجم إلى لغة الأعارب من مصاعب لا سيما ما يواجهون به من اعتراض وانتقاد ، ويشبه حاله وأمثاله مع أهل اللغة بالعليل الذى يجتمع حوله الأطباء ، وهو يجود بالنفس ، وهم يتشاورون ويتجاورون ويتبارون ويتناظرون ، وهم على كل حال يتقاضون الأجر ، ولو ذهب العليل شهيد التعليل إلى القبر[٦٥] .

ويشير إشارة موجزة إلى أن العرب فى عهد بنى العباس قد أقبلوا على النقل والترجمة والتعريب ، ولم يقعدهم عن الإفادة والاستفادة كون اللفظ مولداً أو دخيلاً فصيحاً أو غير فصيح ، وكذلك فعل رفاعة وأبناؤه فى عهد محمد على ، وكان نقل هؤلاء وهؤلاء فى أول عهده سقيماً ، ولكن جاء مِن بعدهم مَنْ هذب ونقح وأعادها فى نشأة جديدة ، ثم جاء بعدهم جيل اشتغل بنفس الموضوع فأجاد وأتقن واستنبط فى العلم نفسه وأضاف إليه أساليب كثيرة مبتكرة ارتقت بها المعارف والأمة إلى أسمى ما يمكن الوصول إليه[٦٦] .

وما أحوجنا الآن أن نسرع بالدواء وأن نقترح من الألفاظ ما يؤدى إلى التعبير عن ضروب العلم والمعارف بعيداً عن مآزق الفصاحة والبلاغة ، ومن هنا كانت دعوته إلى إنشاء مجمع لغوى يتعاون فيه أهل اللغة وأرباب العلوم والفنون والصنائع ، ويحدد وظائف هذا المجمع فى الأمور الآتية :

أولاً : البحث فى فنون اللغة وبطون المعاجم على الألفاظ والتراكيب المحتاج إليها فى الوفاء بمتطلبات العلوم والفنون والصنائع .

ثانياً : أن يبادر المجمع بوضع الأسماء للدلالة على مايجد من أشياء لأدنى ملابسة أو أوسع تجوز ، وأن نستعين بالجرائد وبغيرها لنشرها وتعميم استعمالها ، حتى إذا جاء المسمى وجد الاسم حاضراً .

ثالثاً : أن يعرب العرب بأسلوب لا ينبو على الذوق العربى ما دامت الأبواب الأخرى مغلقة ، وما يقرره يقبله الناس ويعملون به بغير مناظرة أو نكير ، فليس اللفظ إلا سلماً للمعانى

والأفكار .

رابعـاً : أن يسـجل المجـمع هذه الألفـاظ ويشرحها ، ويذكر كيفية أخذها ويكتب أمامها ما يعتبرها مقابلة له من ألفاظ اللغات الأخرى ليهتدى إليها المترجم وليتفاهمها القارىء والسامع .

والخلاصة أن شيخ العروبة يقول : بسياسة الباب المفتوح بشرط أن يكون عليه حراس حافظون كرام كاتبون ، فما قبلوه قبلناه وما ردوه رددناه [٦٧] .

حفنى ناصف

بدأ حفنى ناصف رئيس النادى خطبته مقرراً أن القضية التى جرى حولها المناظرة مسألة نقلية يرجع فيها إلى كتب اللغة والأدب ، وليس لأحد أن يقول فيها برأى من عنده ، كما أنه لا يجوز لأحد أن ينصب الفاعل ويقدم خبر إن على اسمها احتجاجاً بأن المعنى لا يتغير ، وليس لأحد أن يقول ما الفرق بيننا وبين العرب الأولى حتى جاز لهم الوضع والتعريب والشذوذ عن القياس وامتنع ذلك علينا ؟

فالمسألة منصوصة فى الأسفار فمن شاء أن يخرق الإجماع ولا يقصر شيئاً على السماع ويستريح من عناء الدروس فليصنع ما شاء فليس لنا عليه من سبيل [٦٨] .

ثم يأخذ فى تفسير النصوص لمن أراد أن يتبع الجماعة ، فيتحدث عن تاريخ العربية مذ كانت لسان عاد وثمود ، وما عرض لها فى أثناء ذلك من تنقيحات أو مراحل التغير التاريخية ، ويقف طويلاً عند التنقيح الرابع متحدثاً عن جهود علماء العربية من البصرة والكوفة فى جمع الألفاظ العربية ووضع قواعدها ، وما اتخذوه من مناهج وما انتهوا إليه من قواعد [٦٩] .

ومما يعنينا فى هذا الدور حديثه عن التعريب والوضع ، وهو يزعم أن علماء العربية قد عرفوا المعرب بأنه الاسم الأعجمى الذى فاهت به العرب الموثوق فى عربيتهم ، فإذا فاه به غير العربى سمى مولداً ، وقد تبعهم فى ذلك كل من كتب فى اللغة كأصحاب الصحاح والقاموس والمحكم والعباب ، وأجمع العلماء على ألا يستشهد فى اللغة والصرف والنحو إلا بكلام العرب ، ولا يجوز الاستشهاد بكلام المولدين إلا فى علوم البلاغة .

ويزعم أيضاً أنهم أجازوا استعمال الكلم فى غير ما وضعت له متى وجدت مناسبة بين المعنى الأصلى والمعنى المراد ، وقامت قرينة تمنع إرادة

المعنى الأصلى ، وحصروا تلك المناسبات بالأستقراء وسموها علاقات ثم يذكر هذه العلاقات من المشابهة والسببية والمسببية والكلية والجزئية ... آخر ما ذكر منها ثم يقول « ومتى اشتهر الفظ فى معناه المجازى صار حقيقة عرفية له حكم الحقيقة الوضعية »[٧٠] .

وقد صارت العربية بهذا التنقيح الأخير لغة العرب عامة لا لغة قبيلة بعينها ، فأى لفظ نطقت به فأنت مصيب ، وأى استعمال جريت عليه فلست بمخطىء ما دمت لم تخرج عن المنقول ، وأية علاقة صادفتك من العلاقات السالفة توصلك إلى تسمية ما لم تسمه العرب[٧١] .

وعلى هذا استقرت اللغة العربية وتم إحكامها وحصرت مفرداتها الأصلية وقوانينها ، وأبيح استعمال مفرداتها فى غير ما وضعت له عند الاحتياج بشرط العلاقة والقرينة ، وانتهت أدوار التنقيح فيها فلم يبق إلا استظهارها والعمل بها[٧١] .

ثم أخذ الشيخ يرد على بعض الحجج التى ساقها المتصرون للتعريب . ومن ذلك أنه قال فى الرد على من قال بأن العرب أخذوا ألفاظاً من الأعاجم واستعملوها ، وورد شىء منها فى القرآن والحديث – بأن ما أخذه العرب قليل جداً بالقياس إلى ما نبذوه ، ونادر بالإضافة إلى مادة لغتهم الأصلية ، والقليل النادر لا يقاس عليه ، ثم يحذر من سياسة الباب المفتوح قائلاً : « إذا فتحنا اليوم باب القياس فى مادة اللغة نفتحه غداً بالأولى فى هيئتها أى فى الصرف والنحو فنقيس على ما ورد شاذاً عن العرب ... فتنصب خبر المبتدأ ، وخبر إن ، ونشتق من الجوامد كلها .... ونستخرج من كل فعل ثلاثى مزيدات ، ونستعمل الزيادة لكل المعانى ... وبالجملة تحدث فيها الأحداث الهائلة فتتبلبل فيها الألسنة وتفقد بعد قليل من الزمن »[٧٢] .

ثم يعرض لما ذكره بعض المتحدثين من أن تسمية المحدثات بلفظ عربى – مهما كانت علاقته – يوقع فى الاشتراك ويزيد فى الآلام قائلاً : « إن الاشتراك اللفظى واقع لا محالة فى جميع اللغات ، لأن ألفاظ كل لغة محصورة ، والمعانى غير محصورة ، فلو وزعت الألفاظ على المعانى وجب المصير إلى الاشتراك حتماً ، وأنه لا ضرر من استعماله مع القرينة ففى الهندسة مثلاً تستعمل الزاوية والعمود والسطح والهرم والكرة والضلع ولا يخطر فى البال شىء

من معانيها القديمة »[٧٣] .

ثم يستخلص من أمثلته فى العلوم والشئون المختلفة بأن لا يمكن أن يخلو كلام مهما كان من المشترك والمجاز .

ثم يرد على القائلين بأن التعريب أسهل من انتقاء اللفظ العربى بأن هذه الصعوبة تزول بعد الاهتداء إلى الكلمة العربية والاصطلاح عليها والإلحاح فى استعمالها لفظاً وكتابة ، على أن هذه الصعوبة إنما تكون على الأشخاص المكلفين باستخراج الكلم بخلاف الذين يتعلمونها جديداً فإنهم يجدونها بدون عناء ثم يذكر بأن الكلام الأعجمى لا يظل حاضراً على ألسنة الناس مستعملاً فى كتابتهم أبد الدهر ، فقد يستبدل به غيره وقد يهجر ، يقول : وإنى أذكركم أننا كنا نستعمل كلمات (قومسيون) و(قومينيه) و (جرنال) و (غازيته) و (أفوكاتو) و (كوليرا) و (وابور) و (قنصل) ولما بتدأ الصحافيون يغيرنها بلجنة ، وصحيفة ، ومحام ، ووباء ، وقطار ، ومعتمد كنا نتقززها فلما ألحوا فى استعمالها زال التقزز شيئاً فشيئاً حتى عفنا الكلمات الأولى[٧٤] .

ثم يستطرد فى حديث عن تولد العامية من الفصحى ويعدها أثراً من آثار الفساد الذى تطرق إليها فى مادتها وهيئتها ثم يتكلم عن العامية وكيف ينشأ الطفل عليها فيتقنها إتقاناً ، وعن الفصحى وكيف يتعلمها الطفل تعلماً ولا يتقنها ثم يعرض لما تخسره الأمة كل سنة من أعمار أفرادها حين يجمعون بين اللسانين ويحكى قصة الخلاف بين القائلين بالاقتصار على تعلم إحداهما ، فقد نادى فريق منهم بالاقتصار على العامية ومنهم المهندس الشهير (ولكوكس) ، وقال الفريق الآخر بالاقتصار عل الفصحى ومنهم العالم والمربى الشهير (أرتين) باشا . ثم يأخذ فى الرد على احتجاج الفريق الأول وينهى احتجاجاته بالأخذ بالمذهب الأرتينى .

ثم يقترح بعض المقترحات التى تدعم هذا المذهب ويرى أنها ستؤدى إلى أن « تنقرض العامية فى أقل من عشرين عاماً وتخلفها اللغة الصحيحة ويرجع اللسان العربى إلى عصر مجده وأيام سعده » !

ثم يستشهد على ما ذكر بتجربته حيث ألزم تلاميذه من مدرسة الحقوق بالحديث بالعربية الفصحى وأسفرت فيما يزعم عن نجاح باهر ، ولولا احتجاج فريق من المعلمين عليها بتعذر تطبيقها قبل حفظ اللغة وإتمام القواعد لكانت

العامية الآن – كما يقول – فى خبر كاد إن لم تكن فى خبر كان »[٧٥] .

فصل الخطاب

وقرب نهاية الخطبة يحاول حفنى ناصف أن يفصل بين الفريقين ويحصر النزاع فى دائرة يسهل بعده التوصل إلى قرار ، ومن ثم فقد سرد مواطن الاتفاق ونحاها جانباً ووقف عند مواطن الخلاف مفسراً أوجهها مرجحاً بينها .

فلا خلاف بين الفريقين فى عدم الحاجة إلى تعريب الحروف أو الأفعال إلا ما وقع فى كلام أحد الباحثين من جواز أن يشتق من الأسماء الأعجمية أفعال كأن يؤخذ من (ترام) : (أترم) ، وهو لا يوافق على هذا الرأى ، وهو يوافق الباحث على القاعدة التى بنى عليها مذهبه فى التعريب وهى ألا يصار إلى التعريب إلا إذا ألجأت الحاجة إليه ، ولا حاجة إلى (أترم) كما لاحاجة إلى أن نقول أبْغَل من البغل ، إذ يمكن أن يقال ركب الترام كما يقال ركب البغل[٧٦] .

ولا حاجة أيضاً إلى تعريب المشتقات فهى فى العربية كافية .

أما الأسماء فوجه الحاجة إلى بعضها على النحو الآتى : يقسم الجامد إلى اسم معنى واسم ذات .

وأسماء المعانى كثيرة جداً فلا يُحْتاج إلى تعريب شىء منها ، أما أسماء الذوات فمنها ما وضع لمعين بلا واسطة وهو العَلَم ، وإلى ما وضع لمعين بواسطة ملازمة ، وهو الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول ، وإلى ما وضع لغير معين وهو اسم الجنس .

أما العلم وهو ما يشمل أسماء الأناسى والبلاد والجبال والأمم ... الخ والأمر متفق على أنها لا تخص لغة معينة وأنها تبقى على ما وضعه لها واضعها إلا لضرورة . والضمائر وأسماء الإشارات والأسماء الموصولة كافية فلا حاجة إلى الزيادةفيها[٧٦] .

ويقسم اسم الجنس إلى ما استعملت له العرب لفظاً سواء وضعته من عندها أو عربته من لغة غيرها ، وإلى ما لم تستعمل له لفظاً .

والأول يقبل ولا ينظر إلى أصل اللفظ قبل التعريب لأن التعريب جعله فى حكم العربى ، فليس موضوع نزاع كالدرهم والدينار – والاستبراق والمشكاة ... الخ .

ويقسم ما لم تستعمل له العرب لفظاً إلى قسمين :

الأول : ما اصطلح المولدون على إطلاق لفظ

عـربى عليـه ، سـواء كـان هذا الاصطلاح برد الكلمة الأعجمية إلى أصلها العربى الذى تحرفت عنه كرد (مجازان) إلى (مخزن) و (كازينو) إلى (خـزينة) ، أو بـالعثـور على لفظ سبق إطلاقـه ثـم هُجِر واستـعـمل بدله لفظ أعـجـمى مثل (كُنَّاشة) فى (الـنوتة) وملـهى فـى (التياترو) .

أو بالعثور على كلمة أطلقت على البسيط من الجنس قبل أن يطرأ عليه تحسين وتنويع كخوان فى (الطرابيزة) ومعطف فى (البالطو) .

أو بإتيـان لفظ أطلق على ما يشبـه الشىء فى نفس الغرض كمِسَرَّة فى (التليفون) والوشاح فى (الإيشـرب) أو يشـبـهـه فى الشكل ، وإن لم يشبهـه فى الغرض كعقرب الساعة والقطار فى الوابور ، أو بترجمة اللفظ الأعجمى بمرادفه العربى كالصور المتحـركة فى (السينماتوجراف) والمتحرك من نفسه فى (الأوتومبيل) .

أو بالإتيـان بكلمة تدل على الغرض المطلوب من الـشىء كـالنسَّافَة فـى (التـربيـدو) والمعمل فى (القابريكة) .

أو بالإتيان بكلمة تدل على صفة فى الشىء وإن لـم تكن هى المقـصـودة منه كـالبـاخـرة والبارجة .

أو بنسـبـة الشىء إلى بلد أو إقليم لمناسـبـة تُجَوِّز ذلك كـالمارتينى والموزى لصنفين من البندقيات .

أو بذكـر لفظ يكون بين مـسـمـاه الأصلى ومسماه الجديد علاقة غير ما ذكر ولا خلاف بين الباحثين فى قبول ما أصطلح عليه من ذلك .

والقسم الثانى : مـالم يصطلحوا على إطلاق لفظ عليه للآن ، ولا خلاف بين الباحثين فى أنه يجب البحث والتنقيب فى كتب اللغة عن لفظ عـربى يمكن إطلاقـه عليـه بأى مناسـبـة من المناسبات الجائزة فى اللغة العربية ويصطلح على دلالتـه كمـا اصطلح من قبلنا على لفظ نسافة وغواصة .

فـإذا انقضى دور البحث ولم يُعْثَر على كلمة عربية يمكن الاصطلاح عليها ، وهو ما لا يكون إلا نادراً ، نُصقَل الكلمة وتستعمل .

هذا هو الخلاف بين الفريقين كما عرضه حفنى ناصف ، وقد ضاقت حلقاته – كـمـا يقـول – رويداً رويداً حتى تضاءل .

وبعد الفراغ من تلك الخطبة صدر القرار الآتى بإجماع الآراء :

« يُبْحَث فى اللغـة العـربيـة عن أسـمـاء المسميات الحديثة بأى طريق من الطرق الجائزة

لغة ، فإذا لم يتيسر ذلك بعد البحث الشديد ، يُستعار اللفظ الأعجمى بعد صقله ووضعه على مناهج اللغة العربية ، ويستعمل فى اللغة الفصحى بعد أن يعتمده المجمع اللغوى الذى سيؤلف لهذا الغرض »[٧٦] .

أصداء وآثار :

احتفلت الصحافة بهذا اللقاء احتفالاً ، فنشرت الخطب التى ألقيت ، ونوهت بالقرار الذى انتهى إليه أعضاء النادى[٧٧] .

وقد ذكرنا من قبل أن بعض الباحثين كتب فى الموضوع قبيل المناظرة وفى أثنائها وجرى على لسان بعض الخطباء بعض أقوالهم ، بل إن الشيخ الإسكندرى قد عنى بهذه الأقوال ورد – فى خطبته الثانية – عليها .

وقد أجمع الباحثون الذين أرخوا لإنشاء المجامع اللغوية العربية ، على أن نادى دار العلوم كان خطوة مؤثرة إلى هذا الهدف الجليل الذى لم يتحقق إلا عام ١٩٣٤ وأن الخطب التى ألقيت فيه قد وضعت أمام الباحثين مجموع المعارف والمشكلات التى تتصل بموضوع التعريب والتوسع ، وقد حددت – وبكل وضوح – الطريق الصحيحة التى ينبغى عليهم أن يسلكوها ، لكى تكون الفصيحة لغة للحياة وللعلم . بل إن باحثاً مدققاً هو المجمعى الكبير محمد خلف الله أحمد – حين عرض لتلك الجهود قال : إنها تؤيد ما قصدنا إبرازه من أن خط التطور الذى سارت فيه الجهود فى القرن الحاضر امتداد طبيعى للمبادىء والاتجاهات التى تهدى بها علماء المراحل السابقة من نهضتنا الحديثة ، وأن معالم المستقبل الذى ننشده للغتنا القومية قد تحددت ، وأن أسس البناء قد وضعت ، وعلينا إعلاؤه وإتمامه[٧٨] .

وقد كان من آثار تلك المناظرة الحميدة أن كتب بعض الأدباء والعلماء فى موضوعها ، فقد كتب الفريق أمين المعلوف بحثاً ضافياً فى (تعريب الأسماء الأعجمية) كان غايته منه أن يذكر بعض الأصول التى يجب مراعاتها فى نقل الأسماء اليونانية واللاتينية[٧٩] .

أما يعقوب صروف فقد كتب مقالتين فى أعقاب المناظرة فى (المقتطف) ، الأولى بعنوان (أسلوبنا فى التعريب) والثانية بعنوان (أساليب العرب فى التعريب) . ففى المقال الأول يتحدث عن تجربته فى الترجمة والتعريب وقد استخلص منها القواعد الآتية :

١ – الكلمات الأعجمية التى نعرف لها كلمات عربية ترادفها نترجمها بمرادفها .

٢ - الكلمات التى لا نعرف لها مرادفاً عربياً نجتهد فى البحث عنه فإن أعيانا البحث استعملنا الأعجمى أو العامى الذى يشير إليه .

٣ - الأعلام الأعجمية تكتب حسب استعمالها الشائع فإن لم يكن نَطَقْنا بها كما ينطقها أهلها .

٤ - فى تعريب النكرات الجديدة التى لامرادف لها نجرى على ما شاع بين الكتاب وإلا نولد كلمات جديدة مناسبة .

وخلاصة المقال أننا نبذل جهدنا فى اجتناب الكلمات والأساليب التى ليست عربية فنفتش عن مرادفاتها أو نترجمها بما يؤدى معناها إلا إذا وجدنا أنها قد شاعت وصارت مفهومة أو أنها ستشيع حتماً وتتغلب على غيرها أو أنها أعلام لا تترجم .

أما المقال الثانى فهو مقال تاريخى لجهود علماء العربية فى التعريب والترجمة ولأساليبهم فيهما ، وينهى (صروف) حديثه بمقالة فَصْلٍ فيمن يُعَرِّب يقول : فالحاجة إلى التعريب وأساليب التعريب لا يعرفها ولا يقوم بها إلا أصحابُ كل فن فى فنهم ... وإن لم نفعل فكأننا نُحَوِّل قاضيا تطبيب الأبدان وطبيباً تصوير الألوان(٨٠) وهى مقالة طيبة فكل صاحب مهنة أولى بفهم مصطلحاتها وإن كان هذا لا يعنى الاستغناء عن مشورة علماء اللغة فلابد من الاستعانة بهم .

لم يكتف خريجو الدار بما أعلنوه على الناس من أهداف ناديهم أو بما أسفر عنه اجتماعهم من قرارت ، فقد هدوا ببصيرة نافذة ورغبة صادقة إلى أن مرحلة العمل أو التطبيق أبعد أثراً فى الوصول إلى هدفهم من خدمة لغتهم وترقيتها ، لقد وجب عليهم بعد أن استقروا إلى قرارات واضحة أن يعالجوا المشكلة فيما يقول الناس ويكتبون ، وأن يقترحوا عليهم ما يرونه مناسباً من العربى الفصيح بديلاً عن العامى والدخيل .

ولما كان هدفنا من هذا البحث تعريفياً نقدياً وجدت من المفيد أن نعرف بدور نادى دار العلوم وبمنته العلمية فى هذه المرحلة وتأثيره فى تطور العربية وترقية البحث فيها ، وأن نزن بحوثهم وقراراتهم فى موضوع (تسمية المسميات الحديثة) بميزان دقيق يعين على تقييم دورهم تقييماً موضوعياً صحيحاً .

أ - نادى دار العلوم

أنشأ خريجو دار العلوم سنة ١٩٠٧ وعلى

رأسهم المرحوم حفنى ناصف بك (نادى دار العلوم) وقد عد المؤرخون إنشاء النادى حدثاً تاريخياً ذا شأن فى تاريخ الثقافة العربية ، وهم مجمعون على تسميته (المجمع اللغوى الثانى) بعد (مجمع البكرى) الذى سبقه وهو المجمع الأول سنة ١٨٩٢ .

ومن أهم أهدافه التى تتصل بموضوعنا والتى أعلنها عند إنشائه :

– وضع أسماء عربية للمسميات الحديثة التى ليس لها أسماء عربية معروفة .

– البحث فى ألفاظ العامة ورد ماله أصل عربى منها إلى أصله والتنبيه على الدخيل منها .

– الاصطلاح على طريقة لكتابة الألفاظ الأعجمية بلغة عربية[٨١] .

ب – صحيفة نادى دار العلوم

صدر العدد الأول من (صحيفة نادى دار العلوم) فى ١٥ من ربيع الأول ١٣٢٧ الموافق ٦ من أبريل ١٩٠٩ وكان الهدف من إنشائها أن تكون صلة بين أعضائه ، وكانت تتضمن ما يلقى فى النادى من خطب ومحاضرات ، وكان يدرج فيها ما يهم من أخبار النادى وما تقر اللجنة العلمية نشره من مباحث أعضائه .

جـ – اللجنة العلمية

تشكلت اللجنة العلمية فى يناير ١٩١٠ ، وقد بدأت العمل فى تسمية المسميات الحديثة بعد سنتين من نشر مجموعة الخطب التى تناولت هذا الموضوع ، وقد أعلنت الصحيفة فى العدد الأول من العام الثانى لها أنها تزيد فى أبوابها باباً خاصاً بترقية اللغة العربية ينشر فيه ما تقرره اللجنة العلمية من الكلمات العربية للمسميات الحديثة[٨٢] .

وقد ذكّرت الصحيفة قراءها بما قام به النادى من وضع هذه المسألة موضع بحثه ، وما انتهى إليه من منهج فى التعريب . ثم أعلنتهم بخطتها فى جمع الأسماء الأعجمية والعامية وفى درسها وفى اقتراح بديل عنها ، وهى تتلخص فى الخطوات الآتية :

١ – ينتخب النادى عشر كلمات من الأسماء الأعجمية أو العامية .

٢ – يكتب كل عضو من أعضائه ما يراه مناسبا لها من الكلمات العربية .

٣ – تبحث اللجنة ما كتبه الأعضاء وتختار أقربها مناسبة للكلمة الأعجمية أو العامية .

٤ – ينشر قرار اللجنة فى الصحيفة ، فإن لم ترد إليها ملاحظات بعد شهر من نشره عد ذلك

رأيا عاما لجميع الأعضاء ، وأصبح عليهم بعد ذلك أن يصقلوها بألسنتهم وأقلامهم حتى تكون لعامة من يشتغلون باللغة العربية .

ولما اجتمع لدى اللجنة جملة صالحة من تلك الكلمات بدأت بنشرها فى العدد الأول من عامها الثانى . ثم توالى نشرها فى الأعداد الآتية : العدد الثانى ص ٦٤ ، والخامس ص ١٧١ ، ١٧٢ ، والسادس ص ١٨١ - ١٩٠ ، والتاسع ص ٢٣٧ - ٢٤١ والحادى عشر ص ٢٩٦ ، وفى العدد الثانى من عامها الثالث الصادر فى يولية ١٩١١ جمعت الصحيفة أعدادها السابقة فى عدد واحد ، ورتبته ألفائيا من ص ٣٥ - ٥٦ ، وكان هذا هو آخر العهد بهذا الموضوع ، وعلى هذه النشرة نعتمد .

دعوة النادى إلى إنشاء المجمع

لم تكن دعوة النادى إلى إنشاء المجمع اللغوى جديدة على الأوساط الأدبية فى مصر ، فقد سبق إليها أدباء وعلماء ، دعا إليه الشدياق فى (الجوائب) عام ١٨٧٠ ، وكتب عنه عبدالله النديم فى (التنكيت والتبكيت) عام ١٨٨١ ، ودعا إليه كذلك عبدالله فكرى عام ١٨٨٨ ، وحين انعقد مجمع البكرى عام ١٨٩٢ ، وصدرت عنه بعض الاقتراحات الخاصة بالمسميات الحديثة توالت التعليقات عليها ، وكانت فرصة لنقد المجمع نفسه وبلورة فكرته ، كتب فى ذلك جورجى زيدان فى (الهلال) عام ١٨٩٣ وإبراهيم اليازجى فى (البيان) ١٨٩٧ .

ومع ذلك فإنه يذكر للنادى وللذين اشتركوا فى مساجلته الشهيرة أو عقبوا عليها أن الدعوة كانت مصحوبة بتحديد أهدافه ومجال عمله وباقتراح خطة واضحة لتحقيقها مما أسهم ولا شك فى الإعداد للمجمع الذى أنشىء بالفعل عام ١٩٣٤ ، لاسيما إذا وضعنا فى الاعتبار أن عددا من أعضاء النادى قد شاركوا فى ذلك ، بل أصبحوا من أعضائه كالشيخ الإسكندرى والأستاذ العوامرى .

تألف المجمع الأول المعروف بمجمع البكرى عام ١٨٩٢ وكان يجتمع فى دار السيد البكرى بالخرنفش وكان من أعضائه الشيخ الشنقيطى الكبير والشيخ محمد عبده والشيخ حمزة فتح الله ، وحفنى ناصف ، ومحمد المويلحى وغيرهم من أدبا العصر . وكان الهدف من إنشائه أن يؤدى للعربية ما تؤديه الأكاديمية الفرنسية للغة الفرنسية ، وتولى رئاسته السيد البكرى وعقد سبع جلسات كان آخرها جلسة يوم ١٧ فبراير

١٨٩٣[٨٣] .

وما يعنينا من أعماله ما عرضه السيد لبكرى فى الجلسة الرابعة فقد عرض كلمات عربية ترجمة لعشر كلمات أجنبية هى : مَرْحَى لكلمة (برافو) وبَرْحَى لكلمة (فى : Fi) ومدْرَه لكلمة (أفوكاتو) ومِسَرَّة لكلمة (تليفون) وعِمْ صباحاً لكلمة (بونجور) وعِمْ مساء لكلمة (بون سوار) والبهو لكلمة (صالون) والقُفأز لكلمة (جوانتى) والتمرة لكلمة (نومرو) والوِشاح لكلمة (كردون) .

وفى الجلسة الآخيرة للمجمع عرض المويلحى عشر كلمات أخرى هى : الطَّنْف لكلمة (بلكون) والحراقة لكلمة (توربيد) والجديلة لكلمة (مودة) ، وبطاقة الزيارة لكلمة (كارت فيزيت) والمِرَب لكلمة (كلوب) ، والحِذاقة لشهادة الدراسة كالبكالويا ، والعاطف والمِعْطف لكلمة (بالطو) أو (باردسو) ، وحَصَبَ الطريقَ بالحَصيْاء لجملة : وضع المكدام فى الطريق ، والشرطى والجِلْواز والتُّؤرُور لرجل البوليس ، والمِشْجب للشماعة[٨٤] .

ونتبين من المقابلة بين عمل مجمع البكرى وعمل النادى فى مجال تسمية المسميات الحديثة ما يأتى :

١ - لم يكد يمر عام حتى انقضى عمر مجمع البكرى ، وقد ترك لنا عشرين كلمة فحسب وكان عمر مجمع دار العلوم أطول فقد استمر بضع سنوات حتى فرقت السياسة بين أعضائه أما مجلته فقد توقفت أعدادها فى يونية ١٩١١ بعد ثلاث سنوات من إنشائها (٨٥) .

٢ - لا شك أن مجمع دار العلوم كانت محاولة أكثر تقدما ونجاحا من مجمع البكرى ، وقد قام عملها فى تسمية المسميات الحديثة على أساس مجموعة من القرارات اسقرت الدراعمة عليها بعد المناظرة المشهورة التى تحدثنا عنها آنفا .

ولكنها أيضا تدور فى المجال نفسه اقتراح ألفاظ عربية فصيحة ترادف العامى والدخيل ، وكان الدافع واحد فى الحالين : تنقية العربية وتطهيرها من تلك الأوشاب ، بإحياء ألفاظ عربية من غريب العربية أو مهجورها .

والنتيجة تكاد تكون واحدة ، عاشت الألفاظ التى تؤدى المعنى فى شكل لغوى مستساغ كالمعطف والقفاز والبطاقة ، وماتت الألفاظ الغريبة التى لا ينكشف معناها لأول بادرة وتتطلب من قارئها أن يرجع إلى المعاجم ليعرف معناها مثل الجِلْواز أو التُّؤرور للشرطى والمِرَب للكلوب والمِسَرَّة للتليفون مهما قيل عن مطابقة

معنى الكلمة المقترحة للمفهوم الجديد .

لا نبالغ إن قلنا إن قرار النادى فى التعريب لقى ترحيبا بين الباحثين وواضعى المعاجم وأجمع ما قيل عنه فى حينه قول جورجى زيدان : والقرار المذكور هو الأقرب إلى الصواب ويوافق ما وصلنا إليه بعد البحث بمقالة (الترجمة والتعريب)[٨٦] .

ولما أنشىء مجمع اللغة بالقاهرة ١٩٣٤ كانت صيغة قراره فى التعريب التى احتج لها الشيخ الإسكندرى أحد فرسان المساجلة هى الصيغة التى انتهى إليها النادى تقريبا .

أما الألفاظ التى اقترحتها اللجنة العلمية ونشرتها صحيفة النادى فقد تناقلتها المجلات الثقافية ، وتلقفها الباحثون وواضعو المعاجم . نذكر من هؤلاء محمد دياب وهو من خريجى دار العلوم البارزين المشتغلين بالتعليم . فقد ضمن معجمه (معجم الألفاظ الحديثة) الذى ظهر عام ١٩١٩ تسعين كلمة من بين المائة والثلاثين التى جاءت بالقائمة .

وكان للشيخ محمد على الدسوقى وهو من خريجى الدار أيضا ومن المشتغلين بالتعليم والتأليف رأى فيما ثار من جدل فى موضع التعريب وما وضعه الأدباء من ألفاظ ، وقد ضمن معجمه (تهذيب الألفاظ العامية) الذى أخرجه فى طبعته الأولى عام ١٩١٣ وطبعته الثانية عام ١٩٢٠ – مجموعة من هذه الألفاظ .

أما المعجمى الكبير الشيخ أحمد رضا فقد صدر معجمه (متن اللغة) بقوائم مفصلة الكلمات الطارئة على اللغة ذكر من بينها كل الكلمات التى اقترحها نادى دار العلوم[٨٧] .

ورد بالقائمة مائة وثلاثون كلمة من العامى والدخيل ، بينت اللجنة عند كل كلمة منها الكلمة المختارة لتحل محلها وأسباب اختيارها ، وتنتهى القائمة بقائمة أخرى صغيرة تتضمن الكلمات العامية الخاصة بالمحراث وأجزائه ، وما يقترح لمرادفتها من ألفاظ عربية فصيحة .

أولا : الكلمات العامية وما يرادفها من الفصيح

ورد بالقائمة حوالى أربعين كلمة عامية بالإضافة إلى الكلمات الخاصة بالمحراث وأجزائه ولنا عليها الملاحظات الآتية :

١ – لم تذكر اللجنة العلمية التى نشرت القائمة المقصود من العامى ، ولم يكن أمامنا إلا أن نستخرجها باستعمال ضابط منسب ، لقد استبعدنا أولا الكلمات الدخيلة التى دخلت إلى

العربية حديثا فيقى لدينا من ثم الكلمات الدخيلة التى استعملتها العامة قديما والكلمات العربية التى حرفتها ، أو الكلمات المحدثة ، وهذه يجمعها مصطلح العامى كما كان شائعا فى ذلك الوقت .

٢ – اقترحت اللجنة ألفاظا فصيحة من عندها لتحل محل الكلمات المحدثة ، وهذه بعض أمثلتها :

الكلمة المحدثة	الكلمة المختارة	الكلمة المحدثة	الكلمة المختارة
مضرب الكرة	طَبْطابة	ناموسية	كِلّة
مِصفّاة (إبريق الشاى)	فِدام	طهارة	ختان
نَفير	بوق	مَعِيّة	حاشية
طَرْحَة	خمار		

ولست أجد سببا يدعو إلى رفض هذه الكلمات واقتراح بديل عنها ، وهى كلمات عربية لا عيب فيها إلا أن المعاجم لم تذكرها ، أو لم تذكر لها هذه المعانى .

وقد كان موقف اللجنة محيرا حين عرضت بعض هذه الكلمات ولم تجد بديلا عنها فتركتها على حالها مثل مقشة ، وكماشة ، وصندوق القمامة .

فلماذا قبلت هذه الكلمات ورفضت الأخرى ؟

٣ – لم تبين اللجنة الهدف من اقتراحها كلمات جديدة بديلاعن الكلمات العامية ، أتقصد إلى تفصيح لغة العامة ، أم تقصد إلى تخليص لغة الخاصة من الإدباء والعلماء من هذه الكلمات ؟ فإن كان الأول فعملهم هذا لا فائدة منه ، لأن العامية لغة حية اكتسبتها العامة من أفواه أمهاتهم ، وسايرت حياتهم يوما بيوم ، وهى مع ذلك تقضى حاجتهم وتفى بمطالبهم فكيف يطلب إلى الفلاحين مثلا أن يسمو أبا فصادة بالفَتّاح وأن يسموا الشادوف مِنْزَفَة ؟؟ دعك من هذا وقل لى بربك أيصح أن نطلب إلى أهلينا فى الريف أن يستعملوا لما تتركب منه آلة الحرث أسماء لا يعرفونها ويقولون (المِقْوم) بدلاً من (الرمح) و (العيان) بدلاً من (سلاح المحراث) و (الدَّجْر) بدلاً من (البسخة) و (المَيْس) بدلاً من القصبة الخ .

وأنا أشك فى جدوى ما اقترحته اللجنة من كلمات إذا كان مقصودها تخليص لغة الخاصة من تلك الكلمات العامية ، لأن كثيرا من هذه الكلمات عربى فصيح إلا أنه لم تذكره المعاجم أو لم تذكره بمعناه المحدث ، وقليلاً منه عربى محرف لابأس من تصحيحه ... وقليلاً منه

اقترحت له أسماء غريبة نافرة فقد اقترحت مثلاً (إتْب) و (مِتْبَة) بديلاً عن (حَرْمَلَة) ... الخ .

الكلمات الدخيلة وما يرادفها من الفصيح

ورد بالقائمة تسعون كلمة دخيلة مما وفد إلى العربية الحديثة ونبدى عليها الملاحظات الآتية :

١ – أقرت اللجنة بعض الكلمات البديلة التى شاعت على ألسنة الكتاب وأقلامهم مثل (سيارة) للأوتوموبيل و (مستشفى) للإسبتالية و (المدرج) للانفيتاترو و (البرق) للتلغراف و (الحاكى) للفونوجراف و (البطاقة) للكارت فيزيت .

٢ – ثمة كلمات أخرى اختارتها اللجنة سبق إليها الكتاب ، ولعل بعضها من توافق الخواطر ، ولكن بعضها كان معروفا منسوبا إلى مقترحيه مثل (رَثْيَة) للروماتيزم و (اشتراك) للأبونيه و (الحاكى) للفونوجراف و (الطُّلاء) للبوية و (المقصف) للبوفيه ، فقد سبق أن اقترحها إبراهيم اليازجى ونشرها فى (البيان) أو فى (الضياء) . وبعضها مما سجله رشيد عطية فى معجمه مما ابتدعه أو مما نقله عن الكتاب مثل (سروال) للبنطلون و (الدَّوارَة) للبرجل و (الإطار) للبرواز و (الأحْجِية) للفزورة و (المِسْحَج) للفارة ، و(سداد) للفلينة .

٣ – أما الكلمات الأخرى وتقرب من خمسين كلمة فقد وفقت اللجنة فى اختيار ما يرادفها من العربى الفصيح ووجدت طريقها إلى الألسنة والأقلام مثل عَادى (نسبة إلى عَاد) للأنتيكة (طوار) لترتوار و (ممرض) لتمرجى و (هدف) لجول و (مِلَفّ) لدوسيه و (فرسان) لسوارى و (منار) لفنار و (لجنة) لقومسيون ، وبعضها لم يرزق حظا من قبول مثل (غُمْنَة) لبدرة و (تُرْب) لبريتون و (عَيْبَة) لشنطة ، لغرابة الكلمة المقترحة ، أو لأن الكلمة الدخيلة قد تمكنت من ألسنة الناس وانتشرت بينهم بحيث لا يمكن انتزاعها من الاستعمال .

٤ – اتبعت اللجنة ما سبق أن اتفق عليه أعضاؤها من الالتزام بقرار النادى فى التعريب . ومن ثم فقد فضلت المعرب قديما على المعرب حديثا ، ومن ثم لم يكن غريبا أن تقترح اللجنة (خانقاه) لـ (تكية) وتقول فى أسباب اختيارها لورودها كثيرا فى كتب الصوفية ، وأن تقترح (طازج) بدلا من (طازة) وتقول

فى أسباب اختيارها : كان من عادة العرب فى التعريب أن يلحقوا بالكلمات المنتهية بمثل هذه الهاء جيما كما قالوا : (فالوذج) و (نموذج)[٩٠] .

وأن تقترح (أنجر) بدلاً من (هلب السفينة) ، وتقول فى سبب اختيارها (الأنجر) مرساة السفينة وهى خشبات يفرغ بينها الرصاص المذاب فتصير كصخرة إذا رست معرب (لنگر) .

إن طريقة الجمع التى أعلنتها اللجنة العلمية مسئولة عن النتائج المتواضعة التى انتهت إليها ، فقد كان جمعها فرديا انتقائيا لا يحكمه منهج أو ضابط ، ولا يتم فى إطار شكلى أو دلالى محدد ، ومن ثم اقتصر على كلمات مشهورة أكثرها تداولته أقلام الباحثين من قبل ، لقد اختاروا ما يمكن إيجاد مرادف له فحسب كما لم نتبين من عملهم منهجا منظما فى معالجة الألفاظ كمجموعات أو قوائم ، بل كان التعامل معها كمفردات لارابط بينها ، ومن ثم لم نجد قاعدة محددة إلا فى حالة واحدة حين تعاملت اللجنة مع بعض الألفاظ التى تتصل بالمطابع حيث اتخذت قاعدة عامة ، وهى أن تستعمل كلمة مركبة من لفظ مطبعة مضافة إلى أكبر مميز لتلك المطبعة ، فيقال مثلاً : مطبعة الأزرار لـ (تيب ريتر) ومطبعة النَّضْح لـ (ميموجراف)[٩١] .

وقد كان تشكيل اللجنة من لغويين تقليديين مؤثراً فى عملها وفى نظرتها إلى المشكلات المطروحة ، فلم تكن قضية المصطلحات العلمية بأبعادها المختلفة واضحة فى أذهانهم ، ومن ثم لم يقدروا الصعوبات التى يعانى منها المعرِّبون والعلماء تقديراً متاسباً ، ولم يسهموا بعمل جدى فى تذليل تلك الصعوبات ، بما يؤدى فى النهاية إلى أن تكون العربية لغة للعلوم .

لقد كان همهم الأكبر المحافظة على اللغة وإحياء تراثها ، ومن ثم كان التعارض واضحاً بينهم وبين المشتغلين بالعلوم أو ترجمتها .

بل إن أعضاء اللجنة حين اقترحوا ألفاظاً مرادفة للعامى و الدخيل وحين كتبوا فى أسباب اختيارهم لم يتجاوزوا القاموس المحيط بحال من الأحوال ، ومن ثم غلب عليهم اقتراح الألفاظ القاموسية ، ولم يلجئوا إلا نادراً إلى الاشتقاق والمجاز .

لقد كان ينبغى عليم أن يستشيروا كتب اللغة الأخرى بل كان عليهم الرجوع إلى كتب الأدب والطب والمفردات والنبات .

ولما كان اعتمادهم على القاموس أساسياً لم يكن يعنيهم إلا مطابقة اللفظ المختار للمعنى المذكور في القاموس أو مقاربته له ، دون اعتبار لغرابته على المستعملين أو لثقله على اللسان والأذن ، ومن ثم اقترحت تلك الألفاظ التى لم تتجاوز مجلتهم بحال : غَطَمَّش ، وغُمْنَه ، وإتب ومِثْتَبَة .

ويبدو من بعض الأمثلة أن مقترحيها مشوا في طريق عكسى ، قرأوا القاموس أولا ثم وقفوا عند بعض الألفاظ ، وظنوا مقاربتها لبعض الألفاظ العامية أو الدخيلة .

هذا هو الحال - فيما أظن - مع كلمة (قيض) التى اختيرت بديلاً عن العبارة (قشرة البيضة الخارجية) و (غِرقِيء) للقشرة الداخلة ، (فِثْقِيء) لبياض البيض و (مُح) لصفاره[٩٢] .

محمد حسن عبد العزيز
الخبير بالمجمع